



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

2254

أكبر من صراع سلطة

لا يزال البعض -محكوماً بالرؤية المصلحية الضيقة- ينظر إلى القرار 2254 وإلى الحل السياسي على العموم، بوصفه مجرد أداة لصراع سياسي على السلطة!

وهؤلاء الذين يرون هذا الرأي من متشددتي الطرفين، لا يعيرون في ممارساتهم العملية وفي سلوكهم السياسي أي اهتمام حقيقي للمسائل الوطنية الوجودية الملحة التي تواجه الشعب السوري في مناطق وجوده المختلفة، داخل وخارج سورية.

إنّ الحل السياسي والتطبيق الكامل للقرار 2254 بات حجر العقده الذي ترتص به وتتماسك أرجاء البلاد وناسها، ودونه يمكن لها أن تنفطر كليا، وأن تتحول المأساة الفظيعة التي يعيشها السوريون إلى مأساة أكثر عمقا وامتدادا وفظاعة... يتجلى ذلك في النقاط الأساسية التالية:

أولاً: بات واضحاً لكل ذي عقل أنّه ليس هنالك من مدخل واقعي لإنهاء حالة تقسيم الأمر الواقع، إلا عبر الحل السياسي الذي يعيد لحمة الشعب السوري بعيداً عن التقسيمات العمودية التي أوغلت بدماء السوريين والتي استفاد منها تجار الحرب والمتشددون من كل الأطراف، داخليين وخارجيين. والمتشددون الذين يعلنون أصواتهم بأنهم سيرضخون ويكسرون إرادة السوريين، يعلمون، والكل يعلم، أنهم غير قادرين على ذلك، وأنّ المهمة التي يضعونها مستحيلة ولن تؤدي إلا إلى مزيد من الخراب والعذابات، بل وإنّ «حربيتهم» لا تصب إلا في مصلحة أصحاب مخططات تقسيم البلاد وإنهائها وعلى رأس أولئك الصهيوني...

ثانياً: من المعروف أيضاً لكل مطلع بالحد الأدنى على التاريخ القريب، أن الأمريكي لن يرفع عقوباته وحصاره فوراً وبسرعة، لكنه سيناور ويتمهل أملاً في تحقيق مكاسب سياسية، وذلك حتى ولو حدث التغيير السياسي، وأياً يكن اتجاه ذلك التغيير، والعراق أحد أهم الأمثلة على ذلك. ولذا فإنّ مواجهة العقوبات والحصار تتطلب إرادة سياسية تنطلق من مصلحة عموم الشعب السوري وتمتلك الجرأة والمصلحة في بناء نموذج اقتصادي بديل يستند إلى التوازن الدولي الجديد، ويتجه شرقاً بشكل فعلي وليس بالكلام... وهذا غير ممكن دون الحل السياسي ودون 2254.

ثالثاً: النموذج الاقتصادي الاجتماعي الجديد هو ضرورة قصوى ليس لالتفاف على العقوبات فحسب، بل ولأنّ انهيار وضع السوريين المستمر بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي يكمن بالأساس في الفساد الكبير الذي يتحكم بالبنى الأساسية للدولة ويصر على معدلات نهبة الفلكية ويتعامل مع البلاد كشركة ربحية غير مهتم بالنتائج على مستقبل البلاد والعباد... والقضاء على هذا الفساد الكبير يمر بالضرورة عبر نموذج جديد ينطلق من مصلحة المنهوبين ويطلق العنان لأصواتهم المكتومة بيد متشددتي الأطراف المختلفة.

رابعاً: حتى إنهاء ما تبقى من إرهاب، وضمن تعقيدات التدخلات الدولية، وإن كان يحتاج في جانب منه إلى أدوات عسكرية أمنية، إلا أنّ أدواته الأساسية باتت الأداة السياسية والاقتصادية-الاجتماعية، وهذه الأداة لا يمكن استخدامها دون الدخول في عملية التغيير الجذري الشامل عبر بوابة الحل السياسي.

إنّ تطبيق القرار 2254 بات مدخلاً إجبارياً ليس لإيقاف الكارثة السورية فحسب، بل ولإعادة توحيد سورية، ولإستعادة سيادتها، ولإخراج القوات الأجنبية منها، ولإستعادة دورها الإقليمي الفاعل المهادي للصهيوني، ولفتح الباب أمام السوريين ليعيشوا في بلادهم التي يحبونها، وبينهم ملايين محرومين منها، حياة كريمة وعزيزة تليق بهذا الشعب وبتاريخه وبفضائله!



[12]

معالم من «الثقب الأسود» للفساد

هل نسبة هدر الاستثمار العام 77%؟!

شؤون عربية ودولية

الخروج الأمريكي ومساعي
تكييف المنظومة العراقية

18

شؤون محلية



الجوع المدعوم!

14

ملف «سورية 2021»

هنالك ملامح لبداية حل
الخلاف حول آلية تنفيذ 2254

06

شؤون عمالية

الإضراب ضرورة
للسلام الاجتماعي

02

الإضراب ضرورة للسلام الاجتماعي



من المتفق عليه الآن في المجتمعات الصناعية أن الإضراب هو حق يجب أن تعترف به القوانين المنظمة للعمل في كل الدول. وهذا في حد ذاته يوضح التطور الهائل الذي شهدته قوانين العمل، والتي كانت بدءاً من النصف الثاني للقرن العشرين حتى خواتيم القرن التاسع عشر تعتبر الإضراب عملاً إجرامياً يجب أن يواجه بأقصى عقوبة. وكان ذلك التطور نتيجة لنضال دؤوب ومرير، أثمر عن هذا الكم الهائل من المواثيق والعهود الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

■ ادبي خال

الإضراب هو أكثر المسائل تعقيداً بالنسبة لقوانين العمل

فالإضراب هو توقف العاملين عن عمل في عقد يلزمهم بأدائه، وهو بهذا المفهوم يشكل خرقاً لعقد يتمسكون به. والإضراب عندما يصيب المؤسسات الصناعية الكبرى يصبح مهدداً للاقتصاد، كما وأنه يحمل تاريخاً ثورياً مازالت البورجوازية الصناعية ترتد لمجرد التفكير فيه. ومع ذلك كله فإن الإضراب ضروري من أجل السلام الاجتماعي، لأن علاقة العمل هي علاقة لا تتوفر فيها الإرادة الحرة للطرفين، فالعامل تنتقص من حرية إرادته وحاجته للعمل ليسد رمقه ورمق من يعتمدون عليه، مما يعني أن الإضراب هو الآلية المتاحة لرفع قدرة العامل في محاولة لإعادة توازن بين كفتين غير متوازنتين. إذا لم يكن هنالك حق في الإضراب فإن البديل سيكون الفوضى، عندما يعمد العاملون لاحتلال المصانع، واستخدام العنف بحثاً عن حقوقهم، أو الانكماش الاقتصادي عندما يفرض أصحاب العمل على العاملين أجوراً متدنية تؤدي إلى انكماش الطلب على المنتجات، فتسبب الكساد الاقتصادي. لذلك فقد كان قبول الحق في الإضراب يمثل ضرورة اقتصادية واجتماعية وأول وثيقة دولية اعترفت صراحة بالحق في الإضراب- فيما نعلم- هي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.

حق الإضراب

ومنظمة العمل الدولية

تبنت لجنة حرية التجمع وفي اجتماعها الثاني في عام 1952 حق الإضراب. كما وتضمن القرار المتعلق

بالغاء التشريعات المضادة للنقابات في الدول الأعضاء لعام 1957 دعوة لتبني قوانين تسمح بالممارسة الفعالة للحقوق النقابية، بما في ذلك الحق في الإضراب من قبل العمال. كذلك فقد دعا القرار المتعلق بحقوق النقابات وصلتها بالحقوق المدنية لعام 1970 السكريتر العام لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأكيد الاحترام الكامل والعام لحقوق النقابات بأشمل المعاني، بما في ذلك الحق في الإضراب. بالنسبة للجنة الخبراء، فإن حق الإضراب لا ينفصل عن الحق في حرية التجمع المحمي بالمعاهدة رقم 87، ووفقاً لذلك فإنه لا يجوز منعه كما لا يجوز السماح به فقط في ظروف استثنائية. الاتفاقية رقم 87، والتي انعقدت بمبادرة من منظمة العمل الدولية تبنت حق منظمات العمال في الدفاع عن مصالح العمال المتصلة بعملهم، وهذا يعني أن لتلك المنظمات الحق في أن تفاوض أصحاب العمل وأن تبدي رأيها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مصالح عضويتهم المتصلة بعملهم، ولذلك فقد رأى مجلس الخبراء أن حق الإضراب هو حق لصيق بحق المنظمات العمالية في الدفاع عن مصالحها. لم تعرف الهيئات الاستشارية لمنظمة العمل الدولية الإضراب، ولكنها اعترفت ببعض أنواع الإضراب، والتي لا تقتصر على التوقف عن العمل، منها احتلال موقع العمل وتبطينة العمل، وقد قبلت لجنة حرية التجمع هذه الأنواع من الإضرابات باعتبارها إضرابات مشروعة طالما أنها سلمية.

الغرض من الإضراب

بالنسبة للغرض من الإضراب فقد اعتمدت لجنة الخبراء على المادة العاشرة من الاتفاقية رقم 87، والتي

تعرف منظمات العمال بتلك المنظمات التي تهدف إلى تطوير مصالح العمال والدفاع عنها. ولذلك فإن الهدف من الإضراب لابد أن يتسق مع الهدف من تكوين المنظمة نفسها، ويعني ذلك أن الإضراب الذي يجبر لمنظمات العمال الدعوة له، هو الإضراب الذي يهدف للدفاع عن حقوق عضويتهم المتصلة بشروط خدمتهم. ومصالح عضوية منظمات العاملين المتصلة بظروفها المعيشية لا تنحصر في شروط خدمتها فحسب، لأن السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة تؤثر مباشرة على ظروف عضوية التنظيم العمالي، إذ إن السياسات الاقتصادية العامة كرفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة تؤثر سلباً على المستوى المعيشي للعاملين، وهو الأمر الذي تستحيل معه إقصاء تلك السياسات عن دائرة اهتمام المنظمات العمالية. لذلك فلا يجوز حصر أهداف منظمات العاملين في المسائل المتعلقة بشروط خدمة عضويتهم فحسب، إذ يتوجب عليها أن تبحث عن حلول للمشاكل التي تتسبب فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة، ولا يجوز في هذه الحالة أن تمنع المنظمات العمالية من الدفاع عن مصالح عضويتها والا ففقدت فاعليتها. تبعاً لذلك فقد قررت اللجنة المختصة بحرية التجمع أن المنظمات التي تهدف للدفاع عن مصالح العمال الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بظروف عملهم، يجب من حيث المبدأ أن تكون قادرة على استخدام سلاح الإضراب لتحقيق حلول لصعوبات سببتها اتجاهات رئيسية لسياسات اجتماعية واقتصادية لها أثر مباشر على عضويتها، وعلى العمال بصفة عامة، فيما يتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية ومستوى المعيشة

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



تمخض الجبل فولد فأراً

الأجور أكثر القضايا التي يجري تداولها في مواقع العمل، وبين جميع العاملين بأجر، كون الأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حد بمعيشة العمال، وتأمين حاجاتهم الضرورية، التي من الممكن أن يستطيعوا تجديد قوة عملهم المنهكة، والمسيب لها قلة الحيلة بين أيديهم حتى لو عملوا عملاً آخر إن تمكنوا من ذلك.

منذ فترة ليست بالقريبة يجري البحث في وسائل الإعلام المختلفة عن السبل التي تكفل زيادة الأجور، وما يجب على الحكومة القيام به لتحقيق ذلك، ولكن تلك المداولات والنقاشات كانت تصطدم بعائق كبير، وهو الموارد الضرورية لعملية الزيادة على الأجور المرتقبة، هل من وفورات الموازنة أم بالاستدانة أم برفع أسعار المشتقات النفطية وسلع أخرى؟ فاستقر الرأي والقرار على تأمين الموارد من جيوب الفقراء ومن لقماتهم حيث تم رفع سعر المازوت الذي جر معه ارتفاعات أخرى على جميع المتطلبات الضرورية مثل النقل والخبز ومواد الاستهلاك اليومي حتى بات الناس تائهين في تقدير الزيادة التي يصدمون بها يومياً على جميع أسعار حاجاتهم الضرورية التي باتت هي بعد ذاتها تقل يوماً بعد يوم.

إن الزيادة الأخيرة على الأجور كانت صامدة لكل أصحاب الأجور ولم يعد بمقدورهم إيجاد ذلك التوازن المطلوب بين ما يحصلون عليه من أجور وبين ارتفاعات الأسعار الجنونية واختلالها الفاعل لصالح ارتفاع الأسعار.

النقابات لم يصدر عنها موقف يعبر عن الكارثة التي وصل إليها العمال بمستوى معيشتهم بل انجرت في طرحها إلى تلك المواقع التي تسير بها الحكومة في قضية الأجور، وبدأت تقول: الزيادة على الأجور مرتبطة بالموارد، ولكنها لم تحدد أية موارد ستتم من خلالها زيادة الأجور تركت الأمور مفتوحة لأن تحديد مصدر الموارد التي ستتم من خلالها زيادة الأجور من مصادر قوى النهب والفساد الكبيرين، يعني موقفاً لا يتوافق مع مواقف الحكومة التي ذهبت إليه في زيادتها للأجور واستعاضت عن المواجهة دفاعاً عن حقوق العمال بموقف هي تعلم عدم دقته وعدم فائدته في تحسين مستوى معيشة العمال، حيث تبنت تحسين متممات الأجور كإجراء يستعاض به عن الزيادة المطلوبة والعادلة، لأن تحسين متممات الأجور غير ممكن في ظل شبه توقف للعملية الإنتاجية والصناعة في أسوأ حالاتها بسبب تعقيدات السياسات الحكومية تجاه الإقلاق بالصناعة، وعن الدعم الضروري لتلك العملية، بما فيها الصناعات التي يقوم بها القطاع الخاص.

إن قضية الأجور قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعني: الموقف من الناهبين والمنهوبين، فبقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقية من جيوب الناهبين، حيث الموارد التي تمكن من زيادة حقيقية، يعني انخياراً واضحاً للناهبين على حساب المنهوبين، وهذا الواقع يدركه العامل تماماً بحسبهم الطبقي، وبعملهم الفعلي خلف الآلات، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب، ولكن له مسار آخر سيذهبون إليه في اللحظة التي تكون موافقة لذهابهم.

حق الإضراب

لا ينفصل عن

الحق في حرية

التجمع المحمي

بالمعاهدة رقم

87 ووفقاً لذلك

فإنه لا يجوز

منعه

حقوق العمال بين قانونين



ينظم القانون /50/ لعام 2004 علاقات العمل في قطاع الدولة، متضمناً حقوق العمال، أجورهم، الزيادات الدورية، التعويضات وغيرها على أساس فئات مقسمة وفقاً لمؤهلات العاملين، أما عمال القطاع الخاص فيخضعون اليوم للقانون /17/ لعام 2010، الذي يمنح أرباب العمل اليد العليا في تحديد أجور العاملين، المكافآت، بالإضافة إلى قدرة رب العمل على تسريح العمال، فالحق شريعة المتعاقدين ومن يملك يحكم ويفرض شروطه..

تقسيم الحركة العمالية بين عام وخاص، وإخضاع كل منها لقانون ساهم في حرمان العمال من العديد من الحقوق والمكتسبات لصالح أصحاب العمل.. قاسيون تقدم قراءة لأهم المفارقات في قانوني العمل بين القطاع الخاص والعامة.

للعمال، وانخفاض الأجور الوسيطة في القطاع الخاص عن مثيلاتها في القطاع العام من سمات سوق العمل في فترة ما قبل الأزمة 2005-2011، فإن القانون /17/ أضاف إليها انعدام المساواة، وزيادة التفاوت في مستويات الأجور.

إجازات أقل.. استغلال أعلى

للعاملين في القطاع العام الحق في الحصول على إجازات سنوية لمدة 15 يوماً بأجر، لمن تقل خدمته الفعلية عن خمس سنوات، بينما تقل هذه المدة بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص إلى 14 يوماً، وعليه فإن العاملين في القطاع الخاص والذين يشكلون أكثر من 70% من القوى العاملة محرومون من العديد من الحقوق التي حصلت عليها الطبقة العاملة خلال مسيرتها النضالية.

الزيادة الدورية لأجور العاملين، فالعمال الذين يحملون شهادة جامعية من الدرجة نفسها يتقاضون الأجر نفسه في بداية التعيين ومن حيث سقف الراتب.

بينما الحال مختلفة بالنسبة لعمال القطاع الخاص، فالقانون /17/ ينص على «أن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص لا يقل عن الحد الأدنى العام للأجور» دون تحديد الحد الأقصى للأجر، نسب الزيادة الدورية، ولا يتضمن تقسيم الوظائف والأجور حسب المؤهلات كما في القطاع العام، فالأجر يحدد من قبل صاحب العمل على أساس عقد العمل، فالقانون يشرعن التفاوت في الأجور بين العاملين في القطاع الخاص من جهة وبين العاملين والإدارة من جهة أخرى، فإذا كان تراجع الأجور الفعلية

بالمقابل القانون /17/ يعطي عمال القطاع الخاص «الحق في الحصول على زيادة دورية للأجور مرة كل سنتين على أساس النظام الداخلي أو عقد العمل» دون تحديد نسب الزيادة، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من معامل وورش القطاع الخاص لا تمتلك نظاماً داخلياً، وعقود العمل بأغلبها لا تنص على زيادة الأجور، بما يعني حرمان عمال القطاع الخاص من حقوقهم بالحصول على زيادة دورية للأجور ويدل على ذلك تراجع أجور القطاع الخاص مقارنة بأجور القطاع العام: التفاوت بالأجور سمة العمل الخاص القانون /50/ يحقق المساواة في الأجور للعاملين الذين يمتلكون المؤهلات نفسها، من خلال تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لأجر كل فئة من فئات العاملين، ونسب

دور الدولة والتوجه نحو القطاعات الربحية، على حساب قطاعات الإنتاج الحقيقي، مما ساهم في عجز الاقتصاد وعدم قدرته على خلق فرص عمل. بينما القانون /50/ يقسم الوظائف إلى خمس فئات على أساس مؤهلات العاملين، ويحدد الحد الأدنى والأقصى لأجر كل فئة. في القطاع العام أو الخاص فإن القانون ينص على أن الأجور لا يجوز أن تقل عن الحد الأدنى العام للأجور الذي يبلغ اليوم حوالي 74 ألف ل.س مع الزيادة الأخيرة للأجور.

تفاوت في الأجور بين العام والخاص

ينص قانون العاملين الأساسي رقم /50/ على الزيادة الدورية لأجور العمال بنسبة 9% كل سنتين،

كيف تحدد الأجور؟

القانون /17/ يترك لصاحب العمل تحديد أجور العمال، من خلال عقد العمل، الذي يعرفه القانون بأنه العقد الذي يلتزم بموجبه العامل بالعمل لدى صاحب العمل، وتحت سلطته وإشرافه مقابل أجر، الأجر الذي يتفق عليه الطرفان حسب القانون، هذا الاتفاق يعكس إرادة ورغبة صاحب العمل، فغياب نقابات العمال في القطاع الخاص بشكل كبير جعل أصحاب العمل يحددون الرواتب والأجور دون وجود طرف مقابل، يقومون بالتفاوض معه، ويعمل على استعادة حقوق العمل، وفي مقدمتها الأجر القادر على تأمين تكاليف المعيشة، يضاف إلى ذلك مستويات البطالة المرتفعة والتي ارتفعت خلال سنوات الأزمة بنسب عالية لتصبح سمة أساسية من سمات، تراجع

العاملين في القطاع الخاص وهم أكثر من 70% من القوى العاملة محرومون من العديد من الحقوق التي حصلت عليها الطبقة العاملة خلال مسيرتها النضالية

الطبقة العاملة



لبنان - إضراب عام

نفذ اتحاد العمال العام يوم 26، إضراباً عاماً في مختلف أنحاء لبنان، احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي تمر بها البلاد.

ونظمت وقفات احتجاجية لمئات العمال والموظفين في مختلف المناطق، إضافة إلى وقفة مركزية أمام مقر الاتحاد العمالي العام في العاصمة بيروت. وفي طرابلس، سجلت أيضاً مشاركة قطاعات عدة، منها نقابة المحامين ورابطة التعليم الأساسي ولجان سائقي الحافلات والشاحنات واتحادات النقل البري وغيرها..



إيران - احتجاج المعلمين

شهدت 5 محافظات إيرانية على الأقل، يوم 23 أيار، تجمعات للمعلمين والعاملين في قطاع الخدمات بوزارة التربية والتعليم، احتجاجاً على تدني رواتبهم وعدم تحديد مصير توظيفهم.

وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي صوراً تظهر تجمع المعلمين في المدارس الأهلية أمام مبنى البرلمان الإيراني في طهران، مطالبين بمتابعة شؤون توظيفهم. وفي الوقت نفسه، احتج المعلمون الذين يعملون في مراكز التوجيه ما قبل المدرسة، أمام البرلمان الإيراني، وقد جاؤوا من مدن مختلفة في إيران، مطالبين بزيادة رواتبهم وتحديد أوضاعهم الوظيفية.



بلجيكا - عمال النظافة

توقف عمال النظافة المتقاعدون من عدة مستشفيات في جميع أنحاء البلاد عن العمل يوم 25 أيار، وذلك للمطالبة بزيادة كورون، ووزع الناقبيون منشورات تندد بالتمييز بين فئتين من العمال المتشابهين، إلى الحصول على تعويض من وزير الصحة. هذا التمييز بدأ حين قررت الحكومة منح حافز إجمالي 985 يورو وخصص هذا الحافز لجميع الموظفين، باستثناء عمال النظافة.

وصرحت النقابة: في البداية اعتقدنا أنه كان سهواً، لكننا نشجب هذا الظلم، لقد بعثنا بعدة رسائل للنواب والوزراء المعنيين منذ أيلول وتم تجاهلنا. وبحسب الأرقام الصادرة عن الاتحاد البلجيكي العام لقطاع التنظيف، هناك حوالي 1100 عامل متضرر. وتطالب النقابات الحكومة بمنح نفس المكافأة لموظفي التنظيف الخارجيين مثل تلك الممنوحة لموظفي المستشفى الداخليين.



سلطنة عمان - مظاهرات صغار

تظاهر عشرات المحتجين الغاضبين من إجراءات تسريح العمال وسوء حالة الاقتصاد العماني في مدينة صحار وسط اضطرابات بسبب الاقتصاد المتعثر في السلطنة، والتي أفرزت انكماشاً في أسواق العمل في مدينة صحار الواقعة على بعد نحو 200 كيلومتر شمال غرب العاصمة مسقط، وجالت المظاهرات التي استمرت ثلاثة أيام مدينة صحار وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها «إلى متى المواطن سينتظر» و «إذا كان الشباب ثروة الوطن فلماذا نهدر».

وصور ناشطون المظاهرات ونشروها على وسائل التواصل الاجتماعي وظهر في الفيديوها طابور طويل من شرطة مكافحة الشغب مشتبكاً مع المتظاهرين واستخدمت الشرطة فيها الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، كما قامت باعتقال عدد من المتظاهرين.

عمال ماكдонаلدز مرسيليا يحتلون مطعمهم



كان المطعم التابع لشركة ماكдонаلدز الأمريكية متعددة الجنسيات الشهيرة، والواقع في الجادة 14 من مدينة مرسيليا الفرنسية على وشك الإغلاق، عندما حدث ما لم يتوقع أحد حدوثه.

■ نواك وبارتيز
ترجمة: قاسيون

في يوم عطلة أحد، ملاّ العمال أروقة ومطبخ المطعم، عابرين غرف التخزين حيث اللحوم النيئة معلقة من السقف، وصناديق البطاطا مرصوفة إلى جانب الجدار، فوق طاولة المحاسبة كان يوجد إطار مرسوم بداخله شعار ماكдонаلدز الشهير «المسمى بالاقواس الذهبية» على شكل حرف «m». لكن لم يكن أحد من العمال الموجودين يرتدي زي الشركة الرسمي.

في الخارج كانت هناك سيارة تصدر ضجيجاً، اقتربت إلى حيث الشاشات المعتمدة التي كانت مليئة بقوائم الطعام من قبل. مدّ الرجل في السيارة رأسه، فقال له أحد المتطوعين من داخل المطعم: «عذراً، لم يعد هذا مطعم ماكдонаلدز». ثمّ أشار بيده إلى اللافتة التي كانت معلقة فوق المطعم والتي كتب عليها: «l'après M» أو «ما بعد م». تابع المتطوع الكلام قائلاً: «هذا بنك طعام* الآن».

في كانون الأول من 2019، كانت شركة ماكдонаلدز على وشك إغلاق المطعم في مرسيليا. لكنّ عمال المطعم رفضوا قرار الشركة، وهما باحتلال مكان عملهم. ثمّ بعد بضعة أشهر، ومع انتشار فيروس كورونا في أوروبا، تحول البناء بشكل غير مخطط له إلى مركز لتوزيع المعونات.

تحول المطعم الذي يحتله العمال، بشكل مخالف للقانون الفرنسي، إلى رمز للهوة الاقتصادية والصعد الاجتماعي الذي عمقه الوفاء في فرنسا. كانت آثار الأزمة التي تراكمت مع الوباء ظاهرة بشكل خاص في أكثر المناطق ضعفاً في المدينة، ومن بينها الجادة 14. تجاوزت معدلات الفقر هناك 40% قبل أن حتى يضرب الوباء.

يرى البعض بأنّ الطوابير الطويلة الواقعة قبالة مركز «ما بعد م» هي إشارة تحذير على ما هو قادم في مرسيليا أو غيرها من المدن الفرنسية. لكنّ كثيرين يرون في احتلال المطعم بارقة أمل، ويترقّبون ما سيؤول إليه

لكننا نعيش في بؤس».

مركز اجتماعي بفضل العمال

رغم أنّ الإعلام ينسى عادة هذه الحقيقة، فقد تصاحب وصول عمال المطاعم ماكдонаلدز إلى فرنسا مع تظاهرات عنيفة. لكنّ المطاعم باتت بعد ذلك جزءاً من المشاهد البصرية اليومية.

عندما افتتح أول فرع لماكدونالدز في 1992، تحول بعد فترة بحكم الواقع إلى مركز اجتماعي يبعد بضع شوارع عن العنف والمخدرات التي شكلت الوجه الفرنسي لهذا الجزء من مرسيليا. تمكن عمال المطعم، وجميعهم من الحي، من منح القادمين شعوراً بالانتماء الاجتماعي في منطقة مهشمة.

علّق البروفسور كورنيلوم: «كان العمال من اليافعين المليئين بالحياة، وكثيرون ممّن عملوا في ماكدونالدز كانوا يحصلون لأول مرة في حياتهم على أجر». كان أحد العمال الـ 39 عاماً من العمر، والذي بدأ العمل في ماكدونالدز بسنّ 16 عاماً بعد تركه المدرسة. قام غوماري بعد ذلك بتأمين عمل للكثير من يافعي الحي الذين تركوا المدرسة أو أدينوا بجرائم صغيرة، وبدأ بتشكيل مجموعات قاعدية جنينية من عمال المطعم.

بدأ بعض عمال المطعم في 2018 يطالبون بالتنظّم النقابي، وبدأت الأصوات تعلو لدعمهم وبدء التحرك على الأرض. يقول البعض بأنّ شركة ماكدونالدز استجابت لذلك بالإعلان عن نيّتها بيع المطعم بهدف إسكات الأصوات الداعية إلى التنظّم وجعلها عبّرة لبقية أفرع الشركة. لكنّ الشركة رفضت الإقرار بأنّ هذا ما حصل، وقالت بأنّ سبب بيعها للمطعم هو خسارته المال. رفض فرع شركة ماكدونالدز في فرنسا الردّ على هذا الأمر، وكذلك التعليق على النزاع مع العمال الذين احتلوا المطعم.

بعد قيام الشركة ببيع آخر وجبة لها في المطعم في أواخر 2019، قام غوماري مع رفاقه من العمال الآخرين باحتلال المبنى. قال غوماري، وهو الذي جذب عمله مع رفاقه ثناء أهل الحي: «لشهرين أو ثلاثة كنت أنام لوحدي في المطعم كي لا اشرك عائلتي في الأمر». وقد حكم عليه العام الماضي بالسجن مع وقف التنفيذ بعد عراك خفيف مع أحد

أعلنت سلطات مدينة مرسيليا بأنّها ستنسّق مع العمال الذين احتلوا البناء لإيجاد صيغة طويلة الامد لاستخدام المبنى

المدراء في فرع قريب آخر لشركة ماكدونالدز. لا يقتصر عمل «ما بعد م» اليوم على تقديم الطعام للمحتاجين، فهو يستضيف النشاطات المجتمعية وورشات العمل التي تدعمها بعض المؤسسات الأهلية.

أعلنت سلطات مدينة مرسيليا بأنّها ستنسّق مع العمال الذين احتلوا البناء لإيجاد صيغة طويلة الامد لاستخدام المبنى. من بين الأفكار المطروحة إعادة عمله كمطعم يقدم وجبات صحية يمكن تحمل كلفتها.

يستمر المنظمون ببذل جهود مضاعفة حتّى لا يضطروا للاعتماد على السلطات السياسية للمدينة، خاصة وأنّ مرسيليا قد شهدت أثناء الانتخابات المحلية التي جرت الشهر الماضي تفوقاً لقوى الجناح اليميني. يقول غوماري: «نشكر مكتب المحافظ، لكننا لا نريد أن نتحول إلى ضرر سياسي جانبي في المستقبل».

تقول غاتوتشي المتطوعة في المطعم بأنّ الفريق لطالما تخيل تحويل المكان إلى مركز تدريب فني محلي، ذلك أنّ السلطات الرسمية لطالما أهملت دعم الموهوبين في الحي: «إمكانات هؤلاء اليافعين هائلة، ولن نقوم بهجرهم».

وبين إعادته إلى عمل المطاعم أو تحويله إلى مركز اجتماعي، يبقى الأكيد بأنّ أيام البناء كمطعم لماكدونالدز قد ولّت.

■ بتصرّف عن: <https://www.washingtonpost.com/world/mcdonalds-/2021/interactive/marseille-food-bank>
<https://www.foodandwine.com/news/marseilles-mcdonalds-food-bank>
<https://www.dailyadvent.com/new-sb6aa0f11951c95f52aa301b73d0c-This-is-a-food-bank-now--5b49-Workers-seized-a-McDonalds-in-France>

واشنطن تبني المتاريس... والصين تحصد ثمار السنوات



كون الرئيس الأمريكي، جو بايدن، واحداً من المهندسين الرئيسيين لسياسة الرئيس الأسبق، باراك أوباما، والمسماة «محور آسيا»، دفع الكثيرين لاعتبار أن هذه المسألة هي السبب الرئيسي في التركيز الأمريكي حالياً على المنطقة، متناسين الضرورات الإستراتيجية التي تحكم سياسة البلاد بغض النظر عن طبيعة الرئيس الجالس في البيت الأبيض.

سيعقب ذلك غالباً مشاركة جو بايدن نفسه في قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في وقت لاحق من هذا العام. وسيعزز وجود جو بايدن «التزام» الولايات المتحدة تجاه المنطقة، وهو ما تجلّى مؤخراً عندما وافقت الولايات المتحدة على بيع طائرات مقاتلة من طراز F-16، بالإضافة إلى صواريخ «Sidewinder» و«Harpoon» إلى الفلبين في ثلاث صفقات منفصلة بقيمة إجمالية تزيد عن 2,5 مليار دولار أمريكي.

وينبع «الاهتمام» الجديد للولايات المتحدة بتعزيز القدرة العسكرية الفلبينية مباشرة من الانتقادات التي يوجهها الرئيس دوتيرتي ضد الولايات المتحدة بسبب تقاعسها الذي أدى حسب زعمه إلى خسارة الفلبين بعض الأراضي لصالح الصين في بحر الصين الجنوبي. ومن خلال إظهار استعدادها لتعزيز القدرة العسكرية الفلبينية، فإن الولايات المتحدة تبعث برسالة إلى منطقة «آسيان» بالكامل بأنها جاهزة لقيادة النزعات العدائية ضد الصين في المنطقة. ولكن السؤال المهم يبقى: هل تستطيع الولايات المتحدة أن تسحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعيداً تماماً عن الصين؟ لقد غدت الصين ومجموعة الآسيان أكبر شريكين تجاريين لبعضهما البعض في العالم. وفي عام 2020، تجاوزت رابطة أمم جنوب شرق آسيا الاتحاد الأوروبي، لتصبح الشريك التجاري الأول للصين. وعلى الرغم من الوباء، سجلت التجارة بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا نمواً كبيراً بلغ نحو 6 في المئة في الربع الأول من عام 2020. وبالتالي، فإن السؤال: هل تستطيع الولايات المتحدة تفكيك الترابط الاقتصادي القائم الذي شيدته الصين والآسيان بعناية على مدى سنوات من التعاون؟

للمطالبات البحرية غير القانونية لجمهورية الصين الشعبية في بحر الصين الجنوبي، وكرر أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب الدول الواقفة في جنوب شرق آسيا في مواجهة الإكراه الذي تمارسه الصين».

بيد أنه لإصلاح الأضرار التي لحقت بالعلاقات الأمريكية الآسيوية، أكد سلوك بليكن أن الولايات المتحدة تعتمد على «دبلوماسية التطعيم» لإعادة صياغة صورة إيجابية للولايات المتحدة في المنطقة. وكما أشار بليكن، فمن بين الدفعة الأولى التي تبلغ 25 مليون جرعة، ستكون 7 ملايين جرعة لآسيا، بما في ذلك أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما أن تايلاند، وعلى الرغم من أنها ليست جزءاً من برنامج COVAX، سوف تتلقى 1,5 مليون جرعة من شركة فايزر. كما تعهدت الولايات المتحدة بتقديم 96 مليون دولار أمريكي لأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمساعدة في دعم قدرتهم على مكافحة الأثر الاقتصادي والمالي للوباء.

فك الترابط؟

من المنطقي جداً أن يتبع اجتماع بليكن مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا زيارة وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن إلى ما تسميه واشنطن «دول خط المواجهة» ضد الصين، أي الفلبين وفيتنام. وقال مسؤول بالبنتاغون إن أوستن «سيؤكد التزام الولايات المتحدة الدائم تجاه المنطقة، واهتمامنا بدعم النظام الدولي القائم على القواعد في المنطقة وتعزيز مركزية الآسيان». وكما غرد أوستن على «تويتر»، فإن غرض هذه الزيارة بناء تحالفات وشراكات دفاعية وعسكرية قوية، ما تشكل مفتاحاً لدعم ما تسميه واشنطن «النظام القائم على القواعد» في المحيطين الهندي والهادئ.

نظام «ثاد» المضاد للصواريخ من المملكة التي ستخسر أيضاً بعض أسراب المقاتلات النفاثة، كما من المرجح أن ينسحب نحو 700 جندي متمركزين فيها.

وفي حين قد يميل البعض إلى القول بأن إعادة نشر المعدات العسكرية هذه هي نتيجة التوتر الجاري في العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، إلا أن هذا ليس صحيحاً تماماً. فمن ناحية، تنسحب الولايات المتحدة ليس من السعودية فقط، بل وأيضاً من دول أخرى. كما أن عملية إعادة التوضع الضخمة هذه هي إحدى تجليات قرار النخب الأمريكية بـ«مراجعة البصمة العسكرية للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم». والواقع أن العمل الأساسي لإنجاز هذه العملية يجري فعلياً، حيث لا يمكن إعادة انتشار الجيش الأمريكي دون إصلاح الأضرار التي لحقت بالعلاقات الأمريكية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال عهد ترامب. ولهذا الغرض، كان وزيراً خارجية بايدن ودفاعه يمهدان الطريق منذ فترة طويلة.

وفي 13 تموز، وخلال أول اجتماع له مع أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، شدد بليكن على «مركزية» المنطقة في المباراة العالمية التي تلعبها الولايات المتحدة ضد الصين، وفي إعادة تشكيل البنية الأمنية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وكما قالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيانها: «أكد الوزير رفض الولايات المتحدة

■ إعداد: سعد خمار

لهذا، ليس هوس بايدن بالمنطقة هو ما يفسر التحول الجاري في السلوك الأمريكي. بل إن الفشل الذريع الذي منيت به الولايات المتحدة في منطقة شرق المتوسط - رغم عقود من الوجود العسكري المباشر- بالإضافة إلى الوجود المتزايد لروسيا والصين في المنطقة، وصعودهما كقوى عالمية، جعل من الضروري للولايات المتحدة إعادة ضبط وجودها العسكري عالمياً، والتحول من التركيز الساحق على شرق المتوسط نحو جنوب شرق آسيا. وهو التحول الذي يتمظهر اليوم بمسألتين: الاتجاه نحو سحب واشنطن المعدات العسكرية والأفراد العسكريين من شرق المتوسط، بما في ذلك أفغانستان والعراق وسورية والخليج، وتجديد كبار المسؤولين في إدارة بايدن جهودهم الحثيثة لإعادة تأسيس وتوثيق العلاقات الأمريكية مع دول جنوب شرق آسيا، بما في ذلك رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان».

مراجعة البصمة العسكرية

كجزء من نقل مصالحها وإعادة تحديد أولوياتها، سحبت الولايات المتحدة مؤخراً ما مجموعه ثمانية أنظمة باتريوت مضادة للصواريخ من الأردن والكويت والعراق والمملكة العربية السعودية، إلى جانب إزالة

عملية إعادة التوضع الضخمة هذه هي إحدى تجليات قرار النخب الأمريكية بمراجعة البصمة العسكرية للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم

د. جميل: هنالك ملامح لبداية حل الخلاف حول آلية تنفيذ 2254



استضافت وكالة ريا نوفوستي يوم الاثنين الماضي 26 تموز، د. قنري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، ضمن ندوة لنقاش مستجدات الوضع السياسي السوري بعد اللقاء الأخير بين وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف والمبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون.

وشارك في الندوة إلى جانب د. جميل الدبلوماسيان الروسيان ألكسندر زاسيبكين السفير الروسي السابق في لبنان، البروفيسور أندريه باكلانوف نائب رئيس جمعية الدبلوماسيين الروس، الأستاذ في مدرسة الاقتصاد العليا. وتنشر قاسيون فيما يلي المداخلات التي أدلى بها د. جميل خلال الندوة...

2254... كاملاً

الوضع في سورية دقيق وحساس وخطير، وهذا يلزمنا أن أتكلّم بوضوح وبأكبر صراحة ممكنة.

لقاء بيدرسون - لافروف كان هاماً جداً، ليس فقط بما يتعلق بالنقاط التي ذكرتموها، أي دعوة اللجنة الدستورية للانعقاد بأسرع وقت ممكن، ودعوة المجتمع الدولي للمساهمة في مساعدة سورية. في المقدمة التي تكلم بها السيد لافروف هناك نقاط ليست أقل أهمية، والذي لفت نظري هو إصراره على التأكيد على أنه يجب تنفيذ القرار 2254 كاملاً.

مع الأسف، هذا الجانب لم تعره وسائل الإعلام، وحتى الروسية الناطقة بالعربية منها، اهتماماً كافياً. واعتقد أن سر المشكلة التي نعاني منها في اللجنة الدستورية تكمن هنا بالذات، أي في التطبيق الكامل للقرار 2254. واقع الأمر أنه جرى تشكيل اللجنة الدستورية بصعوبة كبيرة بعد مؤتمر سوتشي، ولكن منذ أن بدأت أعمالها وحتى هذه اللحظة يمكن القول بجرأة إن نتائج عملها هي صفر صفر. لم يجر أي تقدّم في عمل اللجنة الدستورية باتجاه بدء صياغة

أو تعديل الدستور أو كما جاء في بيان سوتشي بدء عملية الإصلاح الدستوري على أن يتفق السوريون فيما بينهم على تعريف الإصلاح الدستوري. حتى الآن لم يتم تعريف الإصلاح الدستوري، هناك من يريد تغيير الدستور ونسف الدستور الحالي نسفاً جذرياً، وهناك من يريد إجراء تعديلات هامة في هذا الدستور، وإذا أردنا أن نتكلّم أكثر من ذلك فهناك من لا يريد أبداً المساس بهذا الدستور.

الخلاف حول آلية التنفيذ

إذاً عملياً، اللجنة الدستورية لم تعمل، لماذا؟ أعتقد أنه يجب العودة إلى جذر الموضوع، إلى تاريخ المرض؛ رسمة القرار 2254 تقول: أولاً المرحلة الانتقالية، ثانياً دستور، ثالثاً انتخابات. وذلك ضمن مهل زمنية حددها هذا القرار.

هذا القرار تم اتخاذه بالإجماع، ولكن رغم ذلك، فحين اتخاذه كان هنالك خلاف شديد ظهر فوراً ولاحقاً حول آلية تنفيذ هذا القرار، وهذه هي المشكلة الأساسية؛ لأن الغرب الاستعماري تاريخياً يريد تنفيذ هذا القرار بعقليته التقليدية الاستعمارية الاستعلائية الوصائية التي من خلالها يريد فرض ليس فقط الدستور، ولكن أيضاً شكل النظام السياسي القادم، ودون أن يعطي أي مجال حقيقي للشعب السوري وللوريين أن يقرروا بأنفسهم ما يريدونه. ويريد فوق ذلك أن يتدخل في تشكيل البنى القادمة المستندة لهذا الدستور. بينما القرار 2254 يقول إن هذه العملية سورية ويملكها السوريون وهدفها إعطاء السوريين حق

بالأزمة السورية مينة، ورأينا أنه في هذا الوقت المستقطع ليس من السيئ أن تقوم سوتشي وفيما بعد اللجنة الدستورية، بإبقاء العملية السياسية في حالة إنعاش ولو شكلياً إلى أن يحين وقت البدء فيها فعلياً.

إذا كانت هناك إيجابية لسوتشي وللجنة الدستورية التي لم تنتج شيئاً - وهذا الذي كنا قد توقعناه منذ اللحظة الأولى - فالإيجابية الوحيدة حتى الآن أنها أبقت العملية السياسية تحت المنظار وجعلتها لا تموت ولم تدخل هذه العملية غرفة الإنعاش المركزة، وهذه هي الإيجابية الوحيدة لسوتشي.

لسوتشي أيضاً مشكلة أخرى؛ أنا حضرت سوتشي، وكنت ضمن رئاسة المؤتمر، المشكلة أنه صدرت عن هذا الاجتماع وثيقتان، الوثيقة الأولى التي قرأها السيد لافرينتيف والتي جرى إقرارها من الناحية الشكلية التصويتية في المؤتمر، والوثيقة التي أصدرتها وزارة الخارجية السورية التي تختلف عن الوثيقة التي عرضها السيد لافرينتيف، والتي اعتبر أنها قد تم إقرارها في المؤتمر؛ بمعنى آخر فإن الحكومة السورية

تقرير مصيرهم بأنفسهم. لذلك كان هناك خلاف حول الآليات التنفيذية.

أعتقد أن ملامح بداية حل هذا الخلاف حول هذه النقطة قد بدأت بعد قمة بايدين - بوتين الأخيرة في جنيف. الآن يجري العمل لإيجاد توافق حول آليات تنفيذ 2254 بحيث يُعطى السوريون حقهم في تقرير مصيرهم دون تدخل خارجي بحيث يقتصر دور الخارج على دعم ومساعدة السوريين على أن يتفقوا... وهذا هو الحل المنطقي والصحيح لهذا الموضوع.

حول سوتشي

المشكلة في سوتشي أنه تعبير عن تشكيل وعقد اللجنة الدستورية، وهذه هي المرحلة الثانية في القرار 2254 بعد بدء المرحلة الانتقالية. وكان رأيي منذ البداية، وقلته للأصدقاء الروس، أن سوتشي وما سيخرج منها لن يعطي أية نتائج عملية ما دامت لم تطبق النقطة الأولى.

مع ذلك، وافقنا وحضرنا مؤتمر سوتشي بعد تردد بصراحة. لماذا حضرنا؟ لأننا شعرنا أنه هنالك قوى وخاصة في الغرب تريد أن تكون العملية السياسية المرتبطة

الغرب الاستعماري تاريخياً يريد تنفيذ القرار بعقليته التقليدية الاستعمارية الوصائية التي من خلالها يريد فرض شكل النظام السياسي القادم



سوتشي والدستورية منعاً موت العملية السياسية



يمثله النظام أي الحكومة السورية.

متناقضان ومتفقان!

لدينا صعوبات جدية... المضحك المبكي في الموضوع، أن طرف المعارضة الذي رفض المشاركة في سوتشي تمثل في اللجنة الدستورية وتلك الأطراف من المعارضة التي تجرت وحضرت سوتشي لم تتمثل في اللجنة الدستورية، لماذا؟ لأن الأمم المتحدة اعتبرت أن الممثل الشرعي والوحيد للمعارضة السورية هو هيئة التفاوض، وهيئة التفاوض يوجد فيها «حزب قائد» هو الائتلاف الذي يقطن في اسطنبول، وهذا «الحزب القائد» لعب دوراً سلبياً - على طريقة الأحزاب القادة تاريخياً - في عملية تطور المعارضة وعملها.

بكل الأحوال سوتشي كان ضرورياً، وإذا كنا نريد أن نقيم موضوعاً ما جرى، فسوتشي له نقطة إيجابية أنه منع إدخال العملية السياسية غرفة الإنعاش المركز، ولكن الآن هذا لم يعد يكفي. برأيي، كي تعطي اللجنة الدستورية الآن نتائج، ينبغي العودة إلى النقطة الأولى من القرار الذي أقره مجلس الأمن 2254، موضوع المرحلة الانتقالية. ولا بد من الذهاب إليها، وأعتقد أن هذا ما لمح إليه لافروف في حديثه مع بيدرسن حينما تحدث عن ضرورة تنفيذ جميع جوانب 2254، وهذا يتطابق مع موقفنا.

ذهبت إلى سوتشي «قدم إلى الأمام وقدم إلى الوراء»، وأنا كان رأيي منذ الأساس حول جنيف وكل العملية السياسية: إن كنت تستطيع أن تأخذ الحصان إلى النهر لكي يشرب فلا يمكنك إذا وصلت به إلى الضفة النهر أن تجبره على الشرب، وهذا ما رأيناه عملياً في جنيف، في جنيف جرى من قبل الطرفين المتشددين من النظام والمعارضة عرقلة أي تقدم ممكن، نحن الآن نظرياً على أعتاب جولة جديدة للجنة الدستورية، السادسة اعتقد، فما الذي أنجزته الجولات الخمس السابقة فعلياً؟ لم تنتج شيئاً. ألا يستحق هذا الأمر التوقف عنده ودراسته وتفحصه والخروج باستنتاجات حول هذا الموضوع؟ هل المشكلة فقط ثانوية - عرضية أم أن المشكلة هي في جذر هذه العملية وكيف بدأت؟

كانت لدى النظام ورقته، المعارضة ماذا كان وضعها؟ المعارضة الرسمية المتمثلة بهيئة التفاوض رفضت بأكثريتها الصوتية الشكيلة الميكانيكية حضور سوتشي. نحن خالفنا هذا القرار وصوتنا ضده وخالفناه وحضرنا، منصة القاهرة صوتت ضد هذا القرار ولكنها لم تتجرأ على الحضور، والباقي لم يحضروا وليس فقط لم يحضروا بل هاجموا سوتشي قبل حدوثه وهاجموا سوتشي خلال إجرائه وهاجموا سوتشي ونتائجه، أي اللجنة الدستورية بعدما انتهت. أي إن الطرف الثاني ليس أكثر تقبلاً لهذه الفكرة من الطرف الذي

عدم المبالغة في الحديث عن نتائجها لأنها إن عملت وخرجت بنتيجة فالنتيجة عملياً يجب أن تكون هي بدء العملية الانتقالية نحو بنية سياسية تمنع الفساد وتسمح بالنمو وتسمح بالعدالة الاجتماعية وتزيل المشاكل البنيوية التي أدت إلى انفجار الأزمة السورية في آذار 2011، وإلا فما هي النتيجة؟ كما يقال من تحت الدلف لتحت المزراب... كل هذه الدماء وهذه الآلام - العذاب التي تكبدها الشعب السوري كرمي لماذا؟ لكي تبقى الأمور كما كانت عليه؟! نقولها منذ البداية نريد تغييراً جذرياً حقيقياً سلمياً تدريجياً، والآن عوضاً عن كلمة تدريجي أضيف إليها تدريجي سريع لأن الوضع لم يعد يتحمل.

دون حل سياسي...

الانتصار العسكري سيتبخر

لدي بعض التعليقات والملاحظات السريعة حول الحديث الهام للسيد باكلافوف الذي شبه فيه التجربة السورية بالتجربة الإسبانية وأنه يجب الاستفادة من ذلك؛ مع الأسف، فإن ما يجري هو عدم الاستفادة من التجربة الإسبانية اليوم، والذي أريد إضافته لحديثي الأولي حول سوتشي أنه جاء في مرحلة كان مركز الثقل فيها هو العمل على الأرض ضد الإرهاب، وكانت العملية السياسية مجمدة عملياً، وجمودها كان يهدد بإدخالها غرفة الإنعاش، لذلك

دستور 2012 وكانت لدي ملاحظات كثيرة وصوتت معترضاً على نقاط عديدة، ولكن هذا الدستور في العمل عليه أخذ أشهراً قليلة من الاجتماعات المستمرة يوماً للجنة الصياغة المصغرة. وأعتقد أنه إذا ركزنا على هذا الموضوع - موضوع المرحلة الانتقالية ونقلنا أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق بإشراف الأمم المتحدة وحمايتها وسلطانا على عملها كاميرات التلفزيون بحيث يكون عملها شفافاً وواضحاً وعلنياً أمام السوريين... ما يجري حالياً هو مهزلة؛ اللجنة الدستورية تجتمع أسبوعاً وتغيب ثلاثة أشهر وبعدها تجتمع أسبوعين وتغيب عدة أشهر. إذا نقلنا أعمالها إلى دمشق مع الضمانات الأمنية الضرورية لكل أعضائها بالعمل والعيش خلال فترة عمل اللجنة الدستورية أعتقد أنها ستحقق نتائج حقيقية وسريعة.

اللجنة مجرد مفتاح

أخيراً أريد أن أقول لكم، اللجنة الدستورية كانت وما زالت مجرد مفتاح للعملية السياسية، ولكن المفتاح يحتاج إلى قفل ويجب أن نجد القفل المطلوب كي يعمل به هذا المفتاح، وإذا كان المفتاح على قياس القفل فيجب أن نعلم كيف يجب أن ندير المفتاح في القفل كي نفتح القفل لكي تبدأ العملية السياسية. بمعنى آخر، اللجنة الدستورية شيء جيد ولكن يجب

الغرب الاستعماري

تاريخياً يريد تنفيذ

القرار بعقليته

التقليدية

الاستعمارية

الاستعمارية

الوصائية التي

من خلالها يريد

فرض شكل النظام

السياسي القادم



مصلحه في القرار، وأعتقد أن السوريين هم الذين يجب أن يهتموا بهذا الموضوع، ماذا يعني الجسم الانتقالي بالنسبة للسوريين؟

وهذا الموضوع لا تقررره أمريكا ولا روسيا ولا انكلترا ولا ألمانيا ولا السعودية ولا تركيا، هذا الموضوع يجب أن يقرره السوريون. إذا اتفقنا ما هو الجسم الانتقالي، يجب أن نتفق بعد ذلك على صلاحياته استناداً إلى الدستور الحالي المعمول به وإلى ضرورة إدخال بعض التعديلات الممكنة عليه كي تعطي صلاحيات حقيقية للجسم الانتقالي. ثالثاً: نريد أن نسمي الجسم الانتقالي بالتوافق بين الطرفين، هذا اسمه تجهيز المرحلة الانتقالية، هذا إذا جرى سيخلق الأجواء الملائمة والإيجابية لعمل اللجنة الدستورية كي تستطيع أن تنجز شيئاً، وأنا أقول لكم وأنا مسؤول عن كلامي إذا حدث هذا الشيء فإن موضوع إنجاز عمل اللجنة الدستورية لن يستغرق وقتاً طويلاً. أنا كنت عضواً في اللجنة الدستورية التي صاغت

المواقف الأخيرة للطرفين الأساسيين تؤكد ما قلته؛ النظام بعد الانتخابات الرئاسية، صرح مسؤولون فيه أنهم يرفضون تعديل وتغيير الدستور وأن الظروف قد تغيرت. في المعارضة، هناك تصريحات من قياديين فيها آخرهم نصر الحريري، الرئيس السابق للائتلاف الذي انتهت ولايته منذ أيام، أن العملية السياسية ماتت وأن اللجنة الدستورية ماتت. بمعنى آخر، لدينا مفارقة عجيبة: عملية عرقلة ومعارضة جنيف - اللجنة الدستورية، تأتينا بنفس الحدة من طرفين يظهران من حيث المظهر الخارجي وكأنهما ضدان لا يتفقان، ولكن بالجوهر هما متفقان كثيراً، أي الطرفان المتشددين الموجودان على طرفي المتراس. ولا ضرورة أن أضيف بأن النظام بأحاديثه المختلفة وتصريحاته، قد نسي 2254، بالنسبة له 2254 غير موجود.

آلية التنفيذ

من وجهة نظري آلية تنفيذ 2254 هي أولاً: نريد تعريف الجسم الانتقالي الموجود



الفساد يمنع التوجه شرقاً ولا توجد إرادة سياسية لمكافحته



سوتشي كان إبقاءً لهذه العملية حية ولو شكلياً. السؤال الآن، بعدما تحدث السيد باكلافوف عن انتصار للنظام... هذا الانتصار العسكري تحقق أيضاً بفضل دعم حلفاء النظام، وأعتقد أن الجيش الروسي لعب دوراً هاماً في تعديل ميزان القوى منذ دخوله في أيلول 2015 ولولا ذلك لا أعتقد أن تحقيق هذا الانتصار على الإرهاب كان ممكناً، لأنه حتى ذلك الوقت، كان الوضع العسكري مأساوياً وبحالة شبه انهيار. تعدل الوضع بعد الدخول الروسي، أخذ وقتاً ولكنه تعدل. الآن وقد أنجزت مهمة تدمير الإرهابيين عسكرياً والحد من نفوذهم وإنشاطهم، السؤال الجدي الذي يجب أن نفكر به جميعاً: كيف الحفاظ على ثمار الانتصار العسكري؟ إذا بقي الوضع على ما هو عليه الآن، فإن ثمار الانتصار العسكري ستتبخّر، لأن ما يجري الآن هو قتل الناس ليس بالرصاص وإنما بالجوع والبرد والأوضاع السيئة. هل لديكم تصور ما هو الوضع الاقتصادي-الاجتماعي اليوم على الأراضي السورية التي هي تحت سيطرة النظام؟ هي أسوأ «على فكرة» من المناطق التي ليست تحت سيطرته ولكنها جميعاً في وضع سيئ. اليوم الدولار 3000 ليرة سورية وفي بداية الأحداث كان بـ 70 ليرة، أي إنه قد تغير عشرات المرات بينما الحد الأدنى للأجور لم يتغير إلا عدة مرات. اليوم الراتب الشهري للإنسان لا يكفي للطعام إلا خلال الأيام الأولى من الشهر. بالنسبة للكهرباء في دمشق فهي تأتي ساعتين أو ثلاثة في اليوم، محروقات لا يوجد فعلياً، الوضع مأساوي بكل معنى الكلمة، بسبب ماذا؟ هل ستقولون لي بسبب العقوبات الغربية فقط؟ لا، السبب هو الفساد المرتبط ببنية هذا النظام الذي يجب تغييره ودون ذلك لا يمكن تحقيق أي تقدم.

العودة إلى 2254 تعني حل أصل المشكلة

حين تكلمت عن العودة إلى 2254 لم أتكلم بمعنى العودة الزمنية إلى تلك اللحظة؛ العودة إلى 2254 تعني العودة إلى حل السياسي-تنشيطه بعد أن أنجزت مكافحة الإرهابيين وتحطيم نفوذهم نسبياً. اليوم المطلوب حل المشاكل الحقيقية التي يعاني منها السوريون، وإلا نحن أمام دورة جديدة من الأزمة وانفجارها، وكل كلام آخر حول هذا الموضوع هو غير واقعي وغير ممكن وقد شاخ زمانه. السوريون يتطلعون إلى تغيير حقيقي لأنه إذا تأخر هذا التغيير

شمال سورية

هل سيخرج الأمريكيان من المنطقة؟ سيخرجون ولن يخرجوا، كما يقال سيخرجون تاركين «مسار جحا». كل الدلائل تقول إنهم سيخرجون من العراق إلا من شماله. وجود الأمريكيان في الجزيرة السورية هو استقالة لوجودهم في العراق، ولكنهم لن يستطيعوا البقاء طويلاً في هذه المنطقة.

الملقنون!

شاركنا في اللجنة الدستورية رغم قناعتنا بأنها من الصعب أن تنتج ضمن الظروف التي نشأت ضمنها، وسنظل ندعمها. ولكننا نقول اليوم رأينا فيما يخص تنشيطها لاحقاً: إذا كان مركزا القرار اللذان يديران كملقني الوفدين الأساسيين في اللجنة الدستورية لا يريدان التقدم.. فكيف ستتقدم الأمور؟

لن نتقدم، يجب أن يتم تغيير بنية الملقنين، الملحق يجب أن يلعب دوراً إيجابياً لأن الذين يشاركون من الطرفين الأساسيين النظام والمعارضة لديهم ملقنون يلعبون دوراً كبيراً. إذا لم تجر تغييرات بنيوية في الملقنين، فلا تحلموا بأي دور للجنة الدستورية... كما قلت: الحصان يمكن أن تاتوا به إلى النهر لكي يشرب ولكن لا يمكنكم إجباره على الشرب. وهذا ما جرى فعلياً بكل معنى الكلمة.

الفساد الكبير يمنع التوجه شرقاً

طرح شعار توجه سورية شرقاً في عام 2012 حينما كنت في البلاد وأقوم بمهمة رسمية حكومية بتكليف من حزبي. بدأنا بتنفيذ هذا الشعار الذي كان بتوجيه رئاسي، هل تعلمون حجم المقاومة بأجهزة الدولة حول هذا الموضوع، ولماذا؟ تاريخياً 70% من علاقات سورية الاقتصادية والتجارية هي مع أوروبا الغربية تحديداً، وهذا الأمر متعلق بشركاء ووكلاء لهم

الوضع مأساوي بك معنى الكلمة، بسبب الفساد المرتبط ببنية هذا النظام الذي يجب تغييره ودون ذلك لا يمكن تحقيق أي تقدم

نفوذ كبير في أجهزة الدولة تاريخياً على مدى عشرات السنين، لذلك أي عمل للتوجه شرقاً كان يخرّب- يعرقل ولم نستطع أن نتقدم خطوة واحدة، لم نستطع في ذلك الحين أول الأزمات السورية أن نؤمن استيراد محروقات من روسيا، ليس بسبب روسيا التي أبدت رغبتها مشكورة في مساعدتنا- ولكن بسبب عرقلة الجهاز الفاسد البيروقراطي.

لذلك فإن الحديث في الظروف الحالية عن التوجه شرقاً في ظل البنية الحالية وفي ظل العقوبات الجائرة والحصار التي تتعرض له سورية هو وهم وقبض للريح، لا يمكن ولن ترضى أصلاً الأطراف الصديقة أن تمتد يد المساعدة الجديدة في حين أن مجاري الفساد واسعة وكبيرة وتمتص كالثقب الأسود كلما يأتي إلى البلاد وهذه الحقيقة يعرفها الجميع. لذلك دون إصلاح جذري في البلاد لجهاز الدولة وفي المجتمع ومنظومة العلاقات الاقتصادية لا يمكن الحديث عن أية إعادة بناء لأنها ستكون وهماً كبيراً، لأنها ستضع جميع الأصدقاء في موقف محرج، سيقدّمون في ظل هذه البنية ولن تظهر النتائج.

فساد شامل

أريد أن أنقل لكم حادثة طريفة حدثت معي في إيران، حيث كنت ألتقي مسؤولين على مستوى عالٍ ونتحدث عن الوضع في سورية. إحدى ملاحظتنا التاريخية أنه هناك حجم غير مقبول من الفساد، فقال لي المسؤول الإيراني: لا غير صحيح. فقلت له: لماذا غير صحيح؟ فقال: «المنظومة كلها فاسدة، هناك فساد شامل».

نحن نعلم أنه في كل بلد هناك فساد بنسب مختلفة ولكن الذي أقوله لكم إن الفساد في سورية فساد شامل، وهو أحد أسباب الأزمة التي انفجرت وأحد أسباب تعمقها اليوم بعد الانتصارات العسكرية على الإرهاب وبعد إمكانية الوصول إلى حل سياسي.

البراغماتية الأمريكية

ثانياً: أريد أن أقول إنني أوافق أن الأمريكيان لا يمكن أن نأمل منهم الكثير، وتاريخياً لا نثق بهم، ولا يمكن أن نبني عليهم وعلى موافقهم، ولكن توجد حقيقة يجب أن نعترف بها هي أن الأمريكيان برغماتيون، برغماتيتهم عبر عنها بايدن مؤخراً بالقول إنهم يركزون جميع مواردكم للمنافسة مع الصين... وهذا عملياً ما يجبرهم على الانسحاب من أفغانستان ومن العراق، ولكن الذي قلته في مداخلتي الأساسية إن الانسحاب من العراق لن يكون كاملاً، سيبقون موقع قدم من أجل استمرار وضع «الفوضى الخلاقة» إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

تغذية نزعات الانفصال

هذا الوضع في العراق، سيؤثر على سورية، لذلك هم يدغدغون مشاعر بعض القوى في شمال شرق سورية، ومن الخطأ إذا فكرنا أنهم يدغدغون مشاعر بعض الأكراد فقط، هم يدغدغون مشاعر بعض العرب أيضاً... إن كان هناك قوى وشخصيات تتم دغدغة المشاعر الانفصالية عندها فهي عربية وكردية. ولكن هناك قوى كردية-جديدة-وطنية موجودة في كل التنظيمات وأولها مسد الذين وقعنا معهم في موسكو نهاية آب مذكرة التفاهم والتقينا مع لافروف.

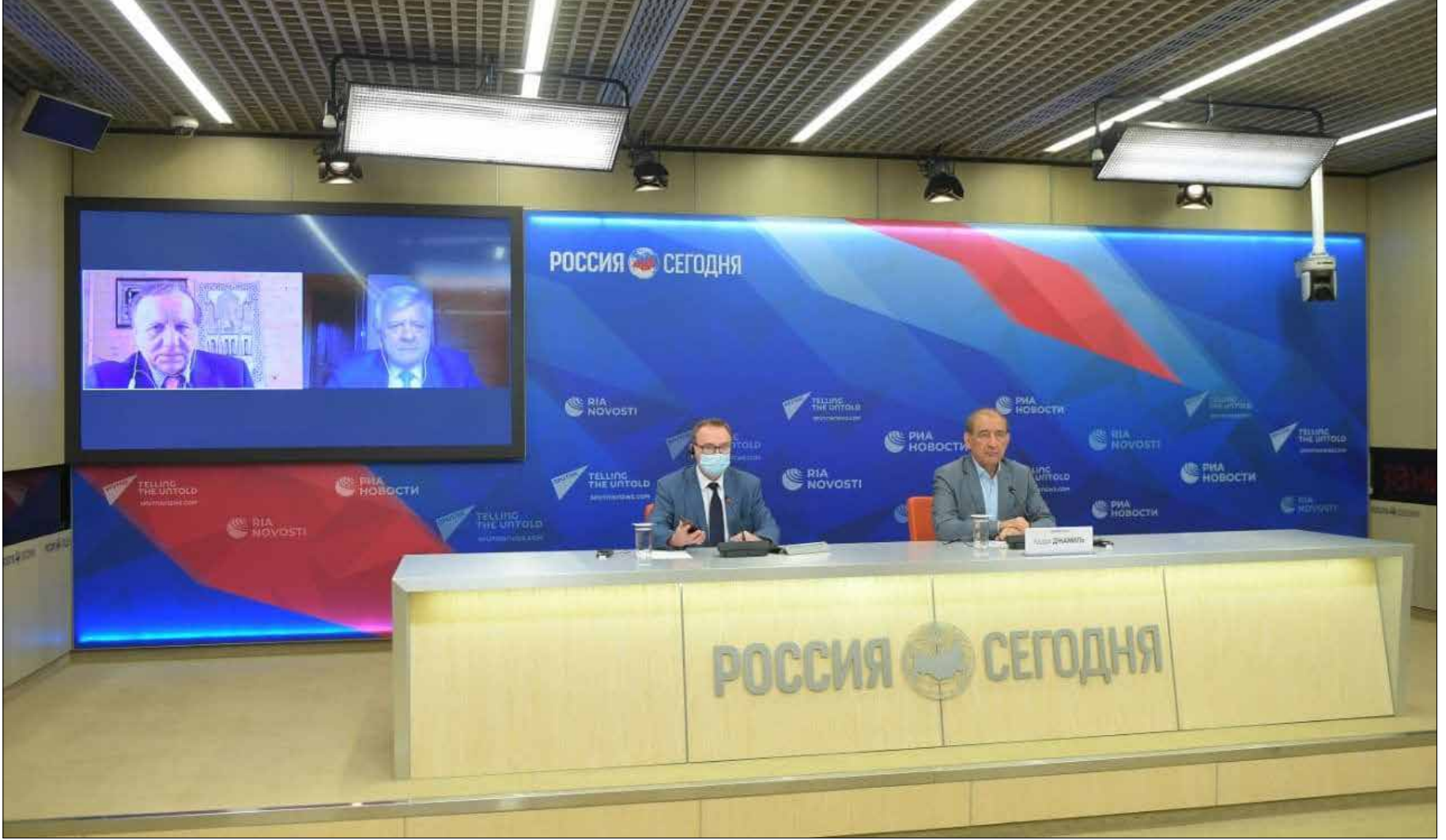
هناك اتجاه واقعي وطني يجب أخذه بعين الاعتبار وعدم وضعهم كلهم في سلة واحدة وعدم تصوير الصراع معهم أنه صراع قومي، لأن الانفصاليين في شمال سورية بينهم عرب وبينهم أكراد، وهذه الروح الانفصالية منشؤها رغبة- طموح لتحقيق بعض المصالح عبر النقط ونهب الثروات في هذه المنطقة.

مركزية ولا مركزية

هنالك أساس تاريخي للحديث عن



الانسحاب الأمريكي سيتم عاجلاً أم آجلاً وينبغي التحضر له



يستطيع فيه شعبها أن يقرر مصيره بنفسه.

كيف نتحضر للانسحاب الأمريكي؟

دون حل سياسي على أساس 2254 فإنه من غير الواقعي وحدة البلاد، الواقعي هو استمرار هذا الوضع وهذا ما يريده بعض الغرب. استمرار هذا الوضع كأمم واقعة، تقسيم أمر واقع، ويأخذ سنوات كي يفرض وقائعه هذا ما يريده الغرب. هل سيخرج الأمريكان؟ نعم سيخرجون. ولكن السؤال متى وكيف؟

القرار الإستراتيجي للانسحاب من المنطقة تم اتخاذه، وطريقة تنفيذه معقدة كما رأينا في أفغانستان والعراق، بالنهاية سينسحبون، ولكن السؤال ما مدى الخراب الذي سيتركونه في سورية؟ لذلك ننصح كل المكونات السياسية في شمال شرق سورية ألا تبني آمالاً على المواقف الأمريكية، لأن الأمريكان يعدون ويكتبون ويورطون، توجد أغنية معروفة لدينا تنطبق على هذه الحالة: «وصلتونا لنص البير وقطعتوا الحبل فينا»، الأمريكان عملياً هكذا فعلوا؛ فالأكراد في الإدارة الذاتية في قضية عفرين في المناطق التي احتلتها تركيا، الذي انسحب هو الأمريكان وعملياً هم الذين قاموا بتسليم الأراضي للاتراك في الوقت الذي يعلنون فيه دعمهم للأكراد، لذلك اعتقد أن الأمريكان يبحثون عن مصالحهم، ومصالحهم أن يشتبك الجميع مع الجميع ولكن إمكانياتهم وقدراتهم ومواردهم تنخفض سريعاً. وبقدر ما تستطيع القوى الوطنية السورية أن تتلاحم وأن تواجه الألاعيب الأمريكية الخبيثة بقدر ما نستطيع إفشال مخططاتها والحفاظ على وحدة الدولة السورية...

الشؤون الاقتصادية، والذي كان يلعب مستر فايف بيرسنت «Five percent» السيد 5 بالمئة»، فإنه بعد الخطة الخمسية الرابعة عام 1974 ارتفعت النسبة لـ ثيرتي بيرسنت «Thirty percent» «30 بالمئة»، في حينها رفعت الأسد والاستثمارات التي أتت لدعم سورية بعد حرب 1973... فاليوم نسب النهب عبر الفساد لأنه لم يعد يوجد اقتصاد منظم، اقتصادنا اسميه حواجز، اليوم حجم الفساد كبير لدرجة أنه يشفط أكثر من 80% عملياً من الدورة المتبقية اقتصادياً. لذلك مشكلتنا الحقيقية في سورية أن الإرادة السياسية لمكافحة الفساد لم تكن موجودة، فهذه الإرادة السياسية كانت تدير الفساد، ولذلك نحن بقلب محروق عندما نقول أنه يلزمنا تغيير، فبالذات من أجل تغيير هذه القضية، الفساد نسبة في سورية بلغت مدى خيالياً، ولذلك دون تغيير هذه الإحداثية لا يفكر أحد بحدوث تغيير جذري بحدوث تغيير اقتصادي بحدوث نهوض اقتصادي، حتى أنتم لن تأتوا، اسألوا رجال الأعمال الروس الذين يحاولون العمل في سورية. يجب أن يتغير الوضع، وبدونه يكون من الوهم التعاطي معه.

هذا النظام ليست لديه الإرادة السياسية لمكافحة الفساد، ليس بمقدوره ذلك لأن الفساد جزء من البنية، هذا ما نريد تفكيكه حينما نقول عن تغيير جذري في النظام وكنا نريد تغييره منذ زمن من قبل الأحداث، انفجرت الأحداث وكان أحد أسبابها هذا الموضوع، كنا نريد تغييره بشكل سلمي- عميق وتدرجي، هذا لم يجر وتعمق الفساد، هذه هي المشكلة اليوم التي نعاني منها والتي نريد حلها، لذلك نأمل بالحل السياسي على أساس القرار الدولي 2254 لأننا نرى فيه أملاً في وضع سورية بمكان جديد

كان الركض واللهاث وراء النهب والفساد. هذه العملية، هذه الرسمة، يجب أن تتغير، علاقة المركز بالأطراف، لذلك سجلنا في مذكرة التفاهم مع مسد أنه مطلوب منا صياغة شكل نظام مركزي- لامركزي. لامركزي فقط مضرة وخطيرة، والمركزية المطلقة كما أثبتت الأحداث أيضاً مضرة وخطيرة. يجب أن نبحت عن التوازن الذهبي بين المركزية واللامركزية، وهذه مهمة السوريين ولا يمكن لأحد غيرهم أن يقوم بها.

الفساد والإرادة السياسية

أحيي السيد زاسيبكين على هذه المداخلة حول الوضع الاقتصادي وأنا موافق معه كلياً ما عدا نقطة واحدة أريد أن ألفت الانتباه إليها: المشكلة هي أنه لا توجد إرادة سياسية لمكافحة الفساد، لأن النخب المرتبطة بالنظام فاسدة «بالمية مية»، وإذا كان الفساد بالسبعينات متمثلاً بما كان يقال عن المستر محمد حيدر نائب مجلس الوزراء

يجب أن نبحت عن التوازن الذهبي بين المركزية واللامركزية وهذه مهمة السوريين ولا يمكن لأحد غيرهم أن يقوم بها

اللامركزية برأبي، وهو مفهوم ولو كان أحياناً مبالغاً به، الذي حدث في سورية أن المبالغة في دور المركز تاريخياً عبر عشرات السنين خلق قوى نابذة عند الأطراف، والأطراف ليسوا فقط شمال شرق، بل كل المحافظات عدا دمشق وحلب، لديها قوى نابذة عن المركز. مثال: محافظة الحسكة تنتج كمية هائلة من النفط السوري أكثر من 50%، تنتج نسبة عالية جداً من القمح والقمح، فيها 15% من سكان سورية، تقدم موارد هائلة للدولة ولكنها تاريخياً بالموازنة الاستثنائية المركزية لا تحصل على أكثر من 3% الحسكة التي تقدم أكثر القمح لسورية لم يكن فيها سوى مطحنة واحدة عاملة، فهل تصدقون أن الحسكة كانت تستورد الطحين من خارج المحافظة وهي خزان قمح سورية، أي إنه توجد تشوهات بنوعية أدت إلى نمو المشاعر اللامركزية كرد فعل عفوي غريزي على الدور المبالغ به من المركز، والذي سببه



استيراد الزجاج والحديد قاطرة نمو جديدة للفاسدين



أصبح الاستيراد السمة الأساسية الطاغية على الاقتصاد السوري، وأما دورة الإنتاج المحلي ابتداءً من المواد الخام وصولاً إلى المنتج بشكله النهائي فقد صارت من المنسيات، وسيناريو الدعم الحكومي لتحفيز الإنتاج المحلي ضرب من خيال، وبات ما يتم الحديث عنه عن التصدير من برامج ومؤتمرات لدعم القطاعات الصناعية وغيرها يتبخّر مع التقادم، حاله كحال المثل القائل «كلام الليل يمحوه النهار».

عبير حداد

فمسألة فتح باب الاستيراد مهددة للإنتاج الحقيقي، وتمس قطاعات استراتيجية تدخل في عمق الإنتاج الوطني، كمادة القطن المحلوج والخيوط القطنية التي تُفتح باب استيرادها للقطاع العام وللصناعيين خلال الشهر الفائت، بحجة تراجع إنتاجها، وكذلك الأمر لمحصول القمح...

الأمثلة كثيرة، وآخر ما حرر بتاريخ 27 تموز هو اجتماع وزير الصناعة بصناعيي الزجاج والحديد، والذي تمخض عنه، تقديم الصناعيين دراسة رقمية لتكاليف وكميات المواد المطلوبة للسماح باستيراد مادتي الزجاج والمرايا، وكذلك الحديد!

الزجاج والحديد من جديد على قائمة الاستيراد!

اجتمع وزير الصناعة في حكومة تسيير الأعمال، ونائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، ومدير صناعة ريف دمشق، وعدد من صناعيي الزجاج والحديد، في مقر وزارة الصناعة بتاريخ 27 تموز، وذلك لبحث المشكلات والمعوقات التي تعترض الصناعيين.

حيث طالب صناعيو الزجاج خلال الاجتماع بفتح باب الاستيراد لمادة الزجاج والمرايا، كما بين الصناعيون سبب ارتفاع أسعار المرايا الذي يعود لمنع استيرادها، وطالبوا بإعادة النظر بقرار الضميمة «الرسوم» على الزجاج المستورد، في حال تمت الموافقة على عملية الاستيراد.

وكذلك ناقش صناعيو تشكيل المعادن، قرار منع استيراد لفائف الحديد من سماكة 6 إلى 8 مم، مطالبين بالسماح باستيراد هذه المادة كونها لا تنتج محلياً بالجودة المطلوبة.

أكد الوزير جاهزية الوزارة للمساعدة لحل المشكلات التي تعترض صناعيي الزجاج، مبيناً أنه لا مانع من الاستيراد بما أن المنتج المحلي غير متوفر في الوقت الحالي، وكون قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإيقاف استيراد الألواح الزجاجية هو لعام واحد، ويمكن تجديد العمل به بعد رفع مطالب الصناعيين لحل المشكلة، لافتاً: أن قرار منع استيراد الحديد جاء نتيجة لتوفر البدائل المحلية الصنع، وطلب الوزير في نهاية الاجتماع تقديم دراسة لتكاليف وكميات المواد التي سيتم استيرادها، وكميات استهلاك القطع الأجنبي، وما يقابله من كميات تصديرية للمواد المنتجة النهائية، وما ستقدمه هذه البضائع التصديرية من قيمة مضافة على الاقتصاد المحلي والعائد من القطع الأجنبي للخزينة، على أن تُعد هذه الدراسة بأسرع وقت ممكن لعرضها على اللجنة الاقتصادية.

المهام الأساسية

من عملية الاستيراد الربحية!

إن مطالب استيراد مادتي الزجاج والحديد تشبه إلى حد ما مطالب بعض الصناعيين لاستيراد مادة القطن المحلوج والخيط القطني، فالاستيراد سيتم وفق الكميات التي يحتاجها الصناعيون ولمدة محددة، طبعاً هذا هو الظاهر، ومن المؤكد أن هذه العملية ستكون لصالح المستوردين، ليتم فيما بعد توزيعها على الصناعيين وفق الحاجة المطلوبة، وفق عقود ودراسات مقدمة من قبلهم للجنة الاقتصادية.

الظاهر للعموم، أن المهمة الأساسية لعملية الاستيراد، تحقيق مطالب الصناعيين التي تسمح بالحفاظ على هذه الصناعات، ولكنها في العمق تغطية لعملية استيراد، «لصالح» الأساسية تحقيق المزيد من الأرباح لبعض المستوردين باسم الصناعيين» وذلك عبر توسيع الاستيراد وفق فائض الكميات المتفق عليها كماً ونوعاً، والتي تنعكس سلباً على واقع الإنتاج المحلي بالنتيجة، كما جرت وتجرى العادة!

إن إغراق السوق بالبضائع المستوردة وفق مواصفات قابلة للإنتاج المحلي، يعني وضع المنتج المحلي موضع المنافسة غير العادلة مع بضائع مستوردة من بلدان ذات إنتاجية عالية، وأرخص من المنتجة محلياً، مما يؤدي إلى ضرب المحلي منها والإجهاد عليه، وربما هو المطلوب كمحصلة!

نواة الإنتاج موجودة وبحاجة للدعم الحقيقي خلال اجتماع عقد في غرفة صناعة دمشق وريفها بتاريخ 16 آذار الماضي، نوه نائب رئيس الغرفة «مُصنّو الزجاج أكدوا أن المصنع الوحيد الذي ينتج المادة الأولية والموجود حالياً لا يلبّي حاجة السوق من حيث المقاسات المطلوبة ونوعية المنتج التي لا تلبّي الحاجة المطلوبة».

وحسب التصريح السابق المنشور عبر صفحة غرفة صناعة دمشق، فإن هناك معاملاً وحيداً لإنتاج المادة الأولية لصناعة الزجاج، وطبعاً هذا العدد غير كاف لسد الحاجة، وحسب التصريح، النوعية أيضاً لا تلبّي الحاجة، كما

نوه صناعيو الحديد إلى ضعف جودة لفائف الحديد المنتجة محلياً.

وطالما أن النواة موجودة، وبعض الصناعيين يطالبون بعملية الاستيراد، سواء لنقص الكميات أو لضعف الجودة المطلوبة، فإمكانية دعم المعامل الموجودة حالياً- عبر تقديم الدعم والتسهيلات للحصول على المنتج المرجو كماً ونوعاً، وحتى المعامل المتضررة جراء الحرب- أمر ليس بالمستحيل، ولكن على الجهود الصادقة أن تمتثل للحل الحقيقي الداعم لعملية الإنتاج، وليس لزج المنافس المستورد معها!

رسوم جمركية لحماية الإنتاج المحلي

أغلب البلدان التي تمثل نموذجاً للتجارة، تضع تدابير وقائية للحد من ممارسات إغراق أسواقها بالمنتجات المستوردة المماثلة لها بالإنتاج المحلي، وذلك عبر فرض رسوم جمركية تصل حتى 400%، سواء كانت بضائع «زراعية- صناعية- حيوانية».

أما الرسوم المفروضة في الحالة السورية، على سبيل المثال لا الحصر، رسم 50% لمستوردرات ألواح الزجاج وفق قرار صدر عن العام 2020 ولمدة ستة أشهر، والذي طالب الصناعيون بتخفيضه بحال تم السماح بعملية الاستيراد الجاري دراستها حالياً.

كما فرض خلال العام 2019 رسم 50 ليرة للكيلو الواحد من قضبان الحديد المبسط والمربع المستورد لمدة 6 أشهر.

نجد أن مثل هذه الإجراءات لا تحمي الصناعات المحلية، إضافة أننا نعاني من نقص عمليات تحفيز ودعم حكومي جدي لمثل هذه القطاعات.

برنامج «إحلال بدائل المستوردة»!

أطلقت وزارة الاقتصاد خلال شهر أيار لعام 2020 برنامج إحلال بدائل المستوردة، بهدف المزيد من الاعتماد على الذات، وتخفيض الطلب على القطع الأجنبي الناجم عن عملية الاستيراد، والاعتماد على الإنتاج محلياً للكثير من السلع والمواد، وما يسمح به البرنامج من خلق فرص استثمارية

تؤدي لاستثمار الموارد المتوفرة بشكلها الأمثل، وفق حوافز حكومية مميزة، إضافة إلى ما يخلقه البرنامج بذلك من فرص عمل جديدة، وضم البرنامج قائمة طويلة من المواد والقطاعات المستهدفة بحزمة التحفيز الحكومي، بالإضافة إلى قائمة مزايا تخفيض أعباء وتكاليف الحصول على التمويل...

ومنها: صناعة الزجاج والحديد وغيرها. والسؤال الجدي اليوم: أين نحن من تنفيذ ذلك البرنامج؟ ولماذا ما زلنا نراوح في المكان؟

فمن الواضح ألا حلول جدية يمكن أن تنفذ سوى تلك التي تخدم مصالح كبار حيتان السوق والفاسدين المتنفذين والمتحكمين بالقرارات وفق أهوائهم وبما يليبي مصالحهم. التدمير الممنهج لشرعة الاستيراد...

حزمة قرارات حكومية صدرت وما زالت تصدر لدعم الاستيراد، في وقت نحن فيه بأمس الحاجة لقرارات تنتشل السوريين من أزمته المزمّنة، ولتحرك عجلة الإنتاج الوطني، وتنعش الاقتصاد الكلي الذي ينعكس فيما بعد على حال عامة السوريين المثقلين بالجوع والفقر المدقع، وخصوصاً أننا مقبلون على مرحلة إعادة إعمار.

ووفقاً لهذا الوضع المتردي صناعياً وزراعياً، لا يمكن النهوض بعملية إعادة الإعمار طالما أنه لا يوجد دعم للإنتاج الحقيقي، بل ستكون فاتورتها باهظة التكاليف!

فضرب الإنتاج المحلي مهمة مستمرة بجهود جبارة، لنسف قطاعات الإنتاج الحقيقي، عبر الليات ممنهجة، كفرض الضرائب العالية ورفع الدعم المتتالي عن القطاعات الإنتاجية، وحتى الإستراتيجية التي تدخل بعرق الاقتصاد الوطني، كرفع أسعار حوامل الطاقة من مازوت وكهرباء وغاز...الخ، ناهيك عن صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية.

وبعد الإجهاد على تلك القطاعات، تصبح مهمة الاستيراد مشرعة أمام الحيتان المتنفذين، نحو المزيد من الأرباح الموهولة، على حساب المزيد من الفقر المدقع للمواطن المزهوب، وعلى حساب الاقتصاد الوطني عموماً.

لا يمكن النهوض بعملية إعادة الإعمار طالما أنه لا يوجد دعم للإنتاج الحقيقي بل باهظة التكاليف!

دير الزور.. عشرات الأسر العمالية مهددة بالإخلاء!



وصيانة حقوقهم، ومع ذلك عذمت إدارة فرع دير الزور على توجيه إنذارات بالإخلاء بما يتعارض مع الإجراءات القانونية المتبعة، وتعدياً على عمل السلطة القضائية، واستباقاً لنتائج بتها بالدعوى المنظورة أمامها، حيث لم يصدر عنها أي قرار يقضي بالإخلاء من عدمه حتى الآن!

مطلب مشروع

المؤسف، هو اللجوء إلى أساليب الترهيب والضغط، كما سبق أعلاه، من أجل الإخلاء بهذه الظروف الصعبة والقاسية على الجميع، فكيف بمن هم متقاعدون كبار في السن، أو بأسر المتوفين؟!

فمن المستحيل على هؤلاء أن يكونوا قادرين على تأمين سكن بديل في ظل ارتفاع أسعار البيوت وبدلات الإيجار، خاصة بظل الراتب التقاعدي الهزيل الذي يتقاضونه شهرياً، لتأتي فوقها تكاليف ورسم التقاضي، وأجور وأتعاب المحامين!

وبغض النظر عن إجراءات التقاضي، أو الإجراءات الإدارية التي تمارسها إدارة فرع دير الزور، أو الإدارة العامة لمؤسسة استصلاح الأراضي، فإن المهديين بالإخلاء من مساكن حوض الفرات في دير الزور، متقاعدون كبار في السن، أو أسر المتوفين، يطالبون بحقوقهم المشروع في تملك المساكن التي يشغلونها أسوة بغيرهم من العاملين في فروع المؤسسة الأخرى «الرقّة- الطبقة»، وبقية العاملين في الجهات العامة الأخرى التي جرت عمليات نقل ملكية المساكن العمالية إليهم خلال العقود الماضية بحسب المراسيم والقرارات الصادرة بهذا الشأن. برسم رئاسة مجلس الوزراء- وزارة العدل- وزارة الموارد المائية- المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي- الاتحاد العام لنقابات العمال.

الطبقة والرقّة، حيث تم تحويل الضواحي السكنية العمالية في هاتين المدينتين من صيغة الإشغال المؤقت إلى صيغة التملك للشاغليين من العاملين، لكن لم يتم استكمال ذلك على مستوى المساكن التابعة لفرع دير الزور حتى تاريخه، علماً أن ذلك يعتبر حقاً مشروعاً ومكتسباً لهؤلاء وأسرهم، أسوة بغيرهم من العاملين في الدولة وفي المؤسسة ذاتها! والأدهى أن يتم غرض الطرف عن هذه الحقوق عبر توجيه الإنذارات بالإخلاء مؤخراً!

استثناء المتقاعدين وأسرهم من الإخلاء

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة سبق لها أن أصدرت توجيهاتها بخصوص استثناء حالي التقاعد والوفاة من حالات الإخلاء للمساكن العمالية والوظيفية، وذلك في عام 2001، بغض النظر عن طبيعة ملكية هذه المساكن وشروطها والأنظمة الخاصة بالجهات العامة، وذلك على إثر الاستفسارات والشكاوى المرفوعة عن طريق الجهات العامة والاتحاد العام لنقابات العمال في حينه بهذا الشأن، وعلى الرغم من ذلك ما زالت بعض الجهات العامة التي لم تقم بنقل ملكية المساكن العمالية التي أشادتها للعاملين المخصصين بها والشاغليين لها حتى تاريخه، والمثال أعلاه عن ضاحية حوض الفرات التابعة لفرع دير الزور أحدها!.

تجاوز قانوني وتعدّ على السلطة القضائية

بحسب بعض الأسر، فإن الإدارة العامة لمؤسسة حوض الفرات كانت قد أقامت دعاوى على بعض العمال وأسرهم بخصوص إشغال المساكن وشروطها، بالمقابل، أقام بعض العاملين دعاوى موازية لضمان

فوجئت بعض الأسر الشاغلة لبعض المساكن في مجمع مساكن حوض الفرات في مدينة دير الزور، بتلقي إنذارات بالإخلاء صادرة عن إدارة فرع حوض الفرات الأدنى التابع للمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي، وذلك بتاريخ 2021/7/5.

مراسك قاسيون

الأسر المهتدة بالإخلاء يتجاوز عددها عشرين أسرة، أي أكثر من 100 مواطن ومواطنة بمختلف الأعمار، غالبيتهم كبار في السن طبعاً، مصيرهم قارعة الطريق.. هكذا وبجرة قلم بعيداً عن الحقوق التي يفترض أن تكون مصانة لهؤلاء!

وبحسب بعض الأسر لم يتم الاكتفاء بتوجيه الإنذارات المتضمنة طلب الإخلاء خلال مدة أسبوع اعتباراً من التاريخ أعلاه، بل تم الاستقواء بعناصر الشرطة عليهم من أجل سرعة إنجاز عملية الإخلاء عبر التهديد والترهيب، والأكثر من ذلك أنه تم أخذ توافيق البعض من هؤلاء الأسر، تحت الضغط، على تعهد بالإخلاء عن طريق الكاتب بالعدل! فهل مصير هؤلاء قارعة الطريق؟!

متقاعدون وأسرهم

عشرات الأسر مهتدة بالإخلاء بموجب الإنذارات الموجهة، وهؤلاء إما متقاعدون كبار في السن، كانوا عاملين في مؤسسة حوض الفرات- فرع دير الزور، أو من بقي من الأسر بعد وفاة رب الأسرة الذي كان عاملاً في الفرع المذكور، وهؤلاء كانوا قد خصصوا بهذه المساكن وقطنوا بها عندما كانوا على رأس عملهم، وما زالوا مستمرين بالسكن بها حتى تاريخه، فبعضهم تم تخصيصه في عام 1990، وبعضهم بعد

ذلك التاريخ بسنوات قليلة، وذلك بموجب قرارات تخصيص صادرة عن الإدارة العامة للمؤسسة، مع التزام هؤلاء بما يتوجب عليهم من اقتطاعات شهرية لقاء الإشغال وغيرها من الرسوم، حيث كان يتم الاقتطاع من الأجور بشكل رسمي عبر محاسب الإدارة شهرياً، وبموجب جداول الأجور الشهرية.

نفس شروط إشغال السكن العمالي

شروط إشغال هؤلاء المهديين بالإخلاء للبيوت المخصصين بها في مدينة دير الزور مؤخراً هي نفس شروط إشغال المساكن العمالية المعتمدة منذ عقود على مستوى القطر، والتي انتهت بتمليك الشاغليين لهذه المساكن لاحقاً بموجب مراسيم وقرارات رسمية، سواء من حيث عقود التخصيص والإشغال الأولية، أو من حيث الاقتطاعات الشهرية بواقع 10% من الأجر، مع الالتزام بشروط عدم الاستفادة من السكن العمالي وغيره، والتكفل بعمليات الإصلاح والترميم للبيوت المشغولة من قبلهم، وتسديد ما يترتب لقاء استهلاك الكهرباء والمياه، وما يترتب لقاء رسوم النظافة، لكن هذه المساكن لم يتم تمليكها لشاغليها عندما صدرت المراسيم والتعليمات الرسمية بذلك، علماً أن بعض الفروع التابعة لنفس المؤسسة أتمت عمليات نقل الملكية للمساكن العمالية للمخصصين بها من العاملين فيها والشاغليين لها، مثل: مساكن مدينتي

بعض الفروع

التابعة لنفس

المؤسسة

أتمت عمليات

نقل الملكية

للمساكن العمالية

للمخصصين بها

من العاملين فيها

والشاغليين لها مثل

مساكن مدينتي

الطبقة والرقّة

هناك ظاهرة ملفتة في الإحصائيات السورية في السنوات الأخيرة، وهي: زيادة كبيرة في نسبة الاستثمار من الناتج... أي أن جزءاً أكبر من الدخل المنتج سنوياً، يذهب للاستثمار المحلي. بينما نسبة أقل تذهب للاستهلاك، سواء الاستهلاك الخاص الذي يشكل استهلاك الأسر معظمه، أو الاستهلاك العام الذي تنفقه الحكومة.

معالم من «الثقب الأسود» للفساد

هل نسبة هدر الاستثمار العام 77%؟!



في عام 2019 وصلت نسبة الاستثمار من الناتج إلى 60%، نسبة غير مسبقة في سورية، وهي نسبة تعني: أن معظم الدخل المنتج داخل البلاد يتحول إلى مشاريع وإنشاء؟!

■ عثمان محمود

ومن أصل 11,9 تريليون ليرة دخل، هناك 7 تريليون استثمار... رقم يقارب بأسعار اليوم: 2,4 مليار دولار. ورغم كل هذه الموارد «الاستثمارية» فإن الناتج لا يحقق زيادات تذكر، وتتبقى الأسر بأقل قدر من القدرة الاستهلاكية.

بين الماضي القريب واليوم

لم يكن يُستثمر في الاقتصاد السوري في عام 2010 إلا ما نسبته 22% من الناتج، ليرتفع الرقم إلى نسبة 40% في عامي 2017-2018، ويصل إلى 60% فجأة في عام 2019. نسبة كبرى واستثنائية لدرجة الشك. «وبطبيعة الحال فإن الإحصائيات القومية في هذه الظروف هي موضع شك، ولكنها المصدر الوحيد لقراءة الاتجاهات». ولكن، رغم هذه النسبة المرتفعة فإن الناتج في سورية لا يزداد بنسب متقاربة... والنمو حتى في الإحصائيات الرسمية لا يتحقق إلا بمعدلات طفيفة لا تتلاءم مع استثمار 60% من الناتج! فعلمياً وفق القواعد الاقتصادية الأولية والبسيطة، زيادة التراكم الاستثماري يفترض أن تنعكس زيادة في معدل النمو، ويزداد الدخل في كل عام عن العام الذي قبله. ولكن هذا لا يحصل...

ما الذي يبتلع النمو؟

قبل الأزمة كانت كل زيادة 1% في نسبة الاستثمار يمكن أن تحقق زيادة 0,25% زيادة في نمو الدخل الإجمالي سنوياً، وهو الدخل أو الثروة التي توزع أجوراً وأشغالاً وأرباحاً وإنفاقاً عاماً وغيرها. والعلاقة بين الاثنين يعبر عنها بمعدل اقتصادي يسمى المعامل الحدي لرأس المال، وكان يبلغ حينها 0,25 في سورية، وهو المعدل الذي تحدد معطيات البيئة الاقتصادية والاستثمارية في ذلك الحين، من طبيعة الاستثمار إلى المستوى التكنولوجي وصولاً إلى بنية القوى العاملة وكفاءتها، انتهاءً بالسياسات والفساد وأثاره في امتصاص طاقة الاستثمار، وغيرها من العوامل.

اليوم، هذا المعدل المعبر عن جملة عوامل البيئة الاقتصادية والسياسات انخفض إلى 0,06، ونسبة تدهور: 76%...

وبهذا المقياس وضمن هذه البيئة فإننا لنحقق معدل نمو 5% فقط أي بالمستوى المنخفض وغير الكافي لعام 2010 فإننا نحتاج إلى استثمار يفوق 80%.

إن هذا يعني أنه رغم الموارد الكبيرة الموجودة داخل البلاد، والتي تدخل قيد الاستثمار، إلا أن هذا الاستثمار يمتص طاقة إنتاج الدخل الإضافي، الذي يتم ابتلاعه بثقب أسود كبير.

الاستثمار الخاص أرقام استثنائية (غير طبيعية)

الملفت، إذا ما فصلنا الاستثمار الخاص عن الاستثمار العام، هو أن القطاع الخاص يشهد تحسناً في مؤشرات الاستثمارية، عملاً قبل الأزمة، والمعامل ارتفع بنسبة 170%. وقد شهد في عام 2019 أرقاماً استثنائية.

فمثلاً حقق معدل نمو سنوي بين 2018-2019: 24%، وذلك بعد أن استثمر نسبة تقارب 70% من الناتج الذي حققه.

وعملياً، كل زيادة بنسبة 1% في استثمار القطاع الخاص، تحقق زيادة بنسبة 0,34% في الدخل السنوي الذي حققه في عام 2019. بينما كانت لا تحقق إلا 0,2% في عام 2010.

وهذه الزيادة الهائلة في استثمار القطاع الخاص من ناتجه لا تعكس مؤشرات إيجابية بالضرورة، أولاً: لأنها تعكس الحصة القليلة للاستهلاك الخاص، استهلاك الأسر... وثانياً: لأن عوائد الاستثمار الخاص الكبيرة هذه لا تشمل جميع شرائحه طبعاً... وهناك جور هائل في توزيعها.

فمثلاً، بينما معدل الربح في الصناعة 9% في تصريحات لغرف الصناعة، فإن معدل الربح في التجارة والاستيراد: قد يفوق 200%. ولذلك فإننا إذا تابعنا المواضع التي يستثمر بها القطاع الخاص لوجدنا أن قرابة نصفها 48% يذهب للاستثمار في مستلزمات قطاعات: التجارة والمال والخدمات الحكومية والخاصة. بينما النصف الباقي يتوزع على كل القطاعات الاستثمارية الأخرى بحصة: 35% للصناعة والزراعة مجتمعتين، ومبلغ لا يزيد عن 80 مليون دولار لمعدات وآليات الزراعة والصناعة في كل القطاعات!

المعالم الأولية السابقة لواقع الأرقام الكلية للقطاع الخاص، تشير إلى حجم الربح الخاص مقابل النسبة القليلة جداً للأجور الموزعة في استثمارات القطاع الخاص، وتشير أيضاً إلى أن أموال الربح هذه لم تعد تخرج من البلاد بفعل العقوبات، بل تجد جدوى عالية في الاستثمار داخلها، وأين تستثمر بالدرجة الأولى: في التجارة والمال والخدمات، ومن ضمنها يستثمر القطاع الخاص في خدمات الحكومة، ويساهم عبر الفساد بتحقيق مكاسب من هذا الاستثمار.

الاستثمار العام معالم الثقب الأسود

وفق أرقام الحكومة نفسها، فإن الاستثمار العام يعاني من معامل رأس مال سالب، وهو ما يعني أنه عندما يستثمر القطاع العام فإن ناتجه لا يزداد بل ينخفض! وهي حالة

استثنائية أيضاً.

وبالفعل، فإن ناتج القطاع العام تراجع بنسبة 11% بين عامي 2018-2019. وبالنسبة لبقائه في عام 2019 كانت كل 1% زيادة في نسبة استثمار القطاع العام، تتوافق مع تراجع ناتجه بمقدار -0,21%.

أي بالبنية الحالية لاستثمار القطاع العام، فإن الاستثمار فيه خسارة كبرى، وحتى إذا ضاعف استثماره مع بقاء كل الشروط الأخرى على ما هي عليه فإن دخله سيتراجع بمقدار الخمس! والاستثمارات التي يتم تخصيصها للقطاع العام، يتم ابتلاع خيرها...

عندما يتم تخصيص موارد للإنفاق استثمارياً على تجهيزات ومستلزمات جهات القطاع العام، فإن النتيجة سلبية، وهذه الاستثمارات تقلص من ناتج القطاع العام... وهي لا تشكل رقماً قليلاً بل قاربت في 2019: 3000 مليار ليرة، وما يقارب مليار دولار اليوم، و4 مليار دولار في حينها بأسعار صرف الحكومة!

إن هذه المبالغ التي تصرف جميعها بالشراكة مع مستثمرين من القطاع الخاص، تستورد أو يدفع عليها أو تكلف أكثر من قدرتها على توليد الدخل. وذلك نتيجة لأمرين أساسيين: كلف الفساد أولاً، ومجمل البنية الإنتاجية والإدارية المتخلفة، والتي تؤدي للهدر في القطاع العام السوري ثانياً.

إن استيراد معدات كهربائية أو دفع مبالغ استثمارية لصيانتها بتكاليف فساد عالية مثلاً - وبالمقابل لا يتم إنتاج الكهرباء - هو تحويل هذه الاستثمارات إلى ناتج سلبي، وكذلك

الأم في المصافي عندما يتم دفع مبالغ مضاعفة لقاء الصيانة وللمستثمرين فيها، وبالمقابل، لا يتم توريد نفط كاف فإن الاستثمار العام في المصافي سينخفض. الأمر ذاته في الإنفاق على شبكات المياه، وفي مخصصات الطرق، وفي إنتاج الخبز وغيرها.

إن الدعم والبيع بأسعار مخفضة ليس سبب تراجع ناتج القطاع العام، بل على العكس، إن مبالغ الدعم التي توضع كاستهلاك حكومي مع ما تبقى من أجور الموظفين هي الجزء الأساسي الذي يبقى للقطاع العام من الناتج عبر إنفاقه الاستهلاكي الضروري.

ولتقدير حجم هذا الهدر، يمكن أن نقارن تقريبياً بالمعامل في القطاع الخاص، فلو أن لشركات القطاع العام معامل رأس المال في القطاع الخاص لكان من المفترض أن يكون الدخل الإضافي المتحقق على مستوى البلاد ينمو بمعدل 20% بالقيم الحقيقية، عوضاً عن 3,7%، والفرق يقارب 2300 مليار ليرة مهدورة ونسبة 77% من الإنفاق الاستثماري في القطاع العام! فإذا لو كانت هذه النسبة معمة أيضاً على الإنفاق الاستهلاكي في القطاع العام؟!

وهذا نموذج فقط من أثر الفساد والبنية على الإنفاق الاستثماري في القطاع العام...

الوقائع تقول: إنه لا شراكة ولا استثمار جدي مع بنية اقتصادية وبيئة استثمارية من هذا النوع، ولن يتشارك القطاع الخاص إلا كوسيط يستفيد من إمكانات النهب في استثمارات القطاع العام.



المبالغ التي

تصرف تستورد

أو يدفع عليها

أو تكلف أكثر

من قدرتها على

توليد الدخل

بسبب كلف

الفساد ومجمل

البنية الإنتاجية

والإدارية

المتخلفة والتي

تؤدي للهدر في

القطاع العام

الامتحانات والمراقبة معاناة بلا مقابل!



مهما تحدثنا عن معاناة المعلمين والجهود التي يبذلونها لأداء هذا الواجب الثقيل، فهي لا تلقى من الوزارة لا حمداً ولا شكوراً، بل المزيد من الأعباء والتكاليف، والتهديد والوعيد لمن يقصر!

■ عمار سليم

من حيث تفقد أسماء الطلاب وأرقامهم على ورقة الامتحان.

كل هذه المسؤوليات الدقيقة والصعبة الملقاة على عاتقهم أظن أنها تستحق أجراً مجزياً، وإن لم يكن أجراً كبيراً فعلى الأقل أن يكون أجراً يحفظ كرامته كمواطن فضلاً عن أنه معلم!

الرابح دائماً أصحاب الوساطات والمحسوبيات

لا ننكر أن هذا واجب من الواجبات التي يجب أن تؤدي بأمانة ومصادقية عالية، ولكن ما يؤلم القلب أن تحمل هذه المسؤولية لا يكون إلا من نصيب الذين لا يعرفون وساطة، وليس لديهم أي نفوذ، أما أصحاب الوساطات فتعجباً بأنهم معفون من كل هذا التكليف! فحسب أحد رؤساء المراكز، حدث أن كلفت إحدى المعلمات بالمراقبة بأحد المراكز، وقد رفض إعفاؤها مع أنها تقدمت بطلب وفق التسلسل بحالتها، حيث كان ابنها من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو طالب في الصف التاسع، وعليها أن توفيه إلى مركز الامتحان، ومع هذا رفض هذا الطلب في الوقت الذي غفي الكثير، حتى أن كثيراً منهم لم يكفوا أصلاً لاعتبار وساطاتهم ونفوذ ذويهم. ومنهم من يكلف بالمراقبة في مركز بعيد عن سكنه عشرات الكيلومترات، وهذا جزء من المعاناة، وسبب من أسباب دفع البعض إلى التقاعس في عملهم لعدم شعورهم بالعدالة تجاه تحمل المسؤوليات. الأجور على الله والعقوبات بالمرصاد! أصبحت أجور المراقبة المقررة من قبل الوزارة غير مقبولة على الإطلاق وهو أجر مشوه، يصل إلى حد الإهانة والانتقاص من كرامة المعلم وقيمته.

وليس موضوعنا اليوم أن نعرض كل الأعباء التي يتحملها المعلم طوال العام، وإنما سنعرض حال المعلمين أثناء الامتحانات العامة للشهادات فقط.

الواجبات الملقاة على المراقبين ورؤساء المراكز وأمناء السر

البداية من عند رئيس المركز وأمين السر، إذ يتوجب عليهم الحضور قبل يوم من بدء الامتحانات، وتجهيز المركز بالصلقات وجدول مخططات القاعة وفق الأرقام، بعد استلام الظرف الذي يحوي البطاقات والصلقات والجداول والتفقدات وأسماء المراقبين وغيرها، ثم بالحضور قبل ساعة ونصف من بدء الامتحانات مع أمين سره، واستقبال التكاليف وتصنيفها، ثم بإدخال الطلاب إلى القاعات وفق التعليمات، وتحمل مسؤولية الطلاب الذين يحملون أجهزتهم النقالة وحتى المراقبين، ثم تبدأ معركة القلق من تأخر المراقبين أو نقصهم قبيل فض المغلف بدقائق، وتأمين النقص وانتظار قدوم المراقبين من مراكز الاحتياط، مع الأعمال الأخرى من تسجيل الحضور والغياب والجولات على القاعات، وبعدها استقبال جولات التفتيش من الوزارة وهيئات التفتيش.

أما المراقبون فعليهم أن يخرجوا من منازلهم قبل ساعتين أو أكثر بسبب أزمة المواصلات، والوقوف ساعتين أو أكثر على أقدامهم من غير إصدار أي صوت، مراعاة لحو الامتحانات، وتحمل استنزاف الطلاب الكثيرة، وتحمل مسؤولية هدوء القاعة ومنع حالات الغش، ومراعاة تعليمات الامتحانات

أما في حال تخلف المكلف بالعقوبات بانتظاره، إذ يعاقب بالحسم من راتبه، أو بحسب ما ترتبه لجنة الرقابة الداخلية. بعد كل هذه المعاناة والهضم لحقوق أولئك المكلفين، فهم كثيراً ما يتعرضون لمعاملة سيئة من قبل الموظفين والمفتشين، وهذا ما يزيد الطين بلة، وما هذه إلا صورة واحدة من صور الظلم الواقع على المعلمين من استهتار وهضم للحقوق، وما هو إلا نتيجة لفساد السياسات القائمة على سحق الفئات البناءة في المجتمع لصالح الفاسدين من أصحاب القرار.

فأجر الساعة لرؤساء المراكز وأمناء السر هو 350 ليرة سورية، والمراقب 300 ليرة سورية، خاضعة لضريبة دخل بمقدار 10%، وهذا أجر لا يتماشى مع أدنى ما نتصور من التكاليف، حيث أصبحت أجرة الركوب في باص النقل الداخلي 200 ليرة سورية، وبعض الخطوط تتقاضى 300 ليرة سورية، وهذا الأجر على الساعة في الحقيقة لا يغطي أجور النقل، ومن يذهب إلى مركزه سوف يدفع من جيبه ليصل إلى الامتحان في الوقت المناسب، عدا أنه سوف يضطر إلى ركوب تكسي إذا تعرض لظرف طارئ، ليتكبد دفع آلاف الليرات ليحتسب أجره على الله!

تصدير الخضار والفواكه أرقام معلنة وما خفي أعظم!

السورية وبشكل يومي إلى دول الخليج عبر معبر نصيب الحدودي مع الأردن، وما بين 8 و15 براد تخرج باتجاه العراق، لافتاً إلى أن البراد المملح بالفواكه تصل سعته إلى حوالي 25 طناً، أما إذا كان محملاً بالبطيخ أو البطاطا فتكون سعته 35 طناً. ووفق ذلك التصريح، تبقى هذه الأرقام معلنة رسمياً، أما عن التهريب حدث ولا حرج، فالعملية تحدث بشكل جائر فعلاً، وخصوصاً مع غياب الدور الأساسي لضبط العملية من قبل المعنيين. والجدير بالذكر، أن الأسواق السورية المحلية اليوم مغرقة بالخضار والفواكه ذات النخب الثاني والثالث وغير المصنفة، والمزعج أنها تباع بأسعار منتجات النخب الأول، أما فواكه وخضار النخب الأول فهي حكر على عمليات التصدير والتهريب، ولا ترى النور في الأسواق السورية إلا ما ندر، وفي أسواق ومولات النخبة من الميسورين!

ويبقى على المواطن أن يتحمل حالة الحرمان والفقر، الناتج عن طمع وتوحش المتنفذين على مفاتيح الفساد، والغلاء المعيشي من جهة، وانخفاض الأجور الذي لا يمكن معه مواكبة الغلاء الفاحش من جهة أخرى

صحيح بجزء منه، فعملية تصدير أي منتج بشكل عام تسبب ارتفاع أسعاره في الأسواق المحلية، ولكن في حالة تصدير الخضار والفواكه السورية، فإن المبرر بتخفيض الكميات المصدرة أو حتى إيقافها، قد يسهم بتخفيض جزئي للأسعار، ولكنه لن يكون حلاً سحرياً مطلقاً، خاصة مع وجود عمليات تهريب، بالإضافة إلى الاستمرار برفع الدعم المتتالي وارتفاع وتيرته خلال السنوات الأخيرة، سواء كان على المازوت والبنزين أو حتى على الأسمدة الزراعية والبذور والمبيدات الحشرية، حتى أصبح القطاع الزراعي لا يعود على الفلاح بالربح الوفير، بل أصبح هذا القطاع خاسراً على جيب الفلاح، الذي يتحمل تبعات تلك القرارات، ناهيك عن المواطن المستهلك الذي حرم من تنويع العديد من أصناف الخضار والفواكه نتيجة لتحليل أسعارها!

أرقام التصدير المعلنة. وأما التهريب ما خفي أعظم

في التصريح ذاته، أشار عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه، إلى أنه خلال الفترة الحالية هناك نحو 50 براداً محملة بالخضار والفواكه تخرج من الأراضي



والفواكه بدمشق لإحدى الصحف الرسمية، أن ارتفاع أسعار الخضار والفواكه في الأسواق المحلية يعود بسبب التصدير، موضحاً أنه عندما تزداد كمية التصدير ترتفع الأسعار، وعند تخفيض الكمية المصدرة تنخفض الأسعار محلياً، مؤكداً استمرار عملية التصدير دون أية معوقات خلال أيام العيد أيضاً، وكشف أن أسعار الخضار والفواكه ارتفعت خلال أيام بين 20 إلى 25% نتيجة لزيادة الطلب عليها!

إن المبرر الذي قدمه عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه، لارتفاع الأسعار

■ نادي عيد

ويبقى الحديث اليوم عن ارتفاع أسعار الخضار، والفواكه تحديداً حالة أقرب للرفاه، مقابل المستلزمات الأساسية، التي بات يعجز المواطن عن تأمينها للأيام الأولى فقط بأجره الزهيد، فما بالك عن الخضار والفواكه التي ارتفعت أضعافاً خلال فترة وجيزة؟!

التصدير أحد أسباب ارتفاع أسعار الخضار والفواكه!

كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضار

الجوع المدعوم!



الشهر لها الله! وكذلك هي حال الأسرة المكونة من 2 فردين، حيث تحصل على 22 ربة شهرياً وبسقف ربة واحدة يومياً، أي إن استنفاد الرصيد سيكون خلال 22 يوم، وبقيّة الشهر ستفتح فمها للهواء!

تجويج متعمد مع سبق الإصرار
من المفروغ منه أنه بظال تآكل سلة الاستهلاك الغذائي اليومي، وتقلصها للحدود الدنيا بسبب الوضع المعيشي المتردي، وارتفاعات الأسعار المتتالية دون سقف، وخاصة على المواد الغذائية الأساسية، أن الأسر الفقيرة، أي الغالبية من السوريين، أصبحت، ومنذ زمن، تعتمد في غذائها الأساسي على رغيف الخبز للتعويض عن نقص بقيّة المكونات الغذائية، وبهذه الحال فإن رغيف خبز واحد لكل وجبة يعتبر غير كاف لسد الجوع، فكيف والحال بعدم توفره في بعض أيام الشهر نتيجة السقوف المعتمدة؟!

فالأرقام أعلاه توضح أن الوزارة تصر على تجويع السوريين لمدد مختلفة في كل شهر، بحسب كل شريحة ومخصصاتها المسقوفة، على الرغم من الشكوك حيال كفاية هذه المخصصات لكل أسرة، ولكل فرد فيها، بحسب جداول الشرائح المعتمدة، وكل ذلك تحت شعار «الدعم» وإيصاله لمستحقيه! فإين أصبحت الاحتياجات الفعلية لهؤلاء المستحقين للدعم من خلال الآلية الجديدة المحققة؟

إن ما جرى ويجري حتى الآن بشأن رغيف الخبز «المدعوم» من خلال الإجراءات المتخذة خلال الفترة السابقة حياله، والتي تتضمن تخفيضاً متتالياً على دعمه «سعرًا وعدداً ووزناً ومواصفة»، يوضح أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والحكومة من خلفها، تدفع المواطنين نحو الجوع والعوز لهذا الرغيف، مع سبق الإصرار والترصد!

حصص النهب والفساد المحفوظة

أسوأ ما في الأمر، أنه مع كل عمليات القضم الجارية على دعم رغيف الخبز، فإن حصص النهب والفساد ما زالت محفوظة، مع تغيبها على مستوى حجمها الكلي. فتفريب الدقيق التمويني مستمر، بدليل ما يتم الإعلان عنه من ضبط كميات مهربة في الأسواق بين الحين والآخر من قبل مديريات التموين في المحافظات، وما خفي أعظم على هذا المستوى من كميات غير مضبوطة طبعاً، وكذلك هي حال صفقات القمح المليارية سنوياً وأرباحها، وعمولاتها المحفوظة بزيعة العقوبات والحصار، وحال كميات الخبز التمويني التي تباع على أبواب المخازن والأفران، وغيرها من قنوات النهب والفساد، وكل هذه المنافذ النهبوية على حساب مبالغ الدعم المصروفة سنوياً من خزانة الدولة، ومن جيوب العباد بالنتيجة، وكأنها غير منظورة بالنسبة للرسميين، حيث يتم توجيه الأنظار على مخصصات المواطن، التي أصبحت أقل من حاجته الفعلية، ووصلت إلى حدود فرض الجوع عليه، وكأنها مشكلة المشاكل فيما يتعلق برغيف الخبز دوناً عن سواها من مسارب النهب والفساد الكبير!

مشكلة رغيف الخبز «المدعوم» تبدو عويصة ومستعصية على الحل، برغم كثرة المسؤولين عنه، وكثرة التعليمات الصادرة بشأنه، والحديث عن التشدد بشأن الحرص على مواصفته وجودته، والتأكيد المستمر على ضمان وصوله «مدعوماً» لمستحقيه!

■ سمير علي

لقد صدرت مجدداً آلية لتوزيع مادة الخبز «المدعوم»، تتضمن سقف استهلاك محددة، أي تخفيض جديد لدعم الرغيف، على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من 2021/8/1 في محافظات «اللاذقية - طرطوس - حماة»، ولاحقاً في دمشق وريفها وبقيّة المحافظات، بعد أن كان الموعد لبدء التنفيذ بتاريخ 2021/7/25، بحسب الآلية السابقة المعلن عنها.

الأرقام الكبيرة تخفي تخفيض الدعم
الآلية الجديدة لا جديد فيها إلا تثبيت تخفيض الدعم، عبر تخفيض الكمية المخصصة لكل أسرة من مادة الخبز، وربما المزيد من التخطي في عمليات استلام هذه المخصصات عبر المعتمدين ومنافذ البيع، تحت عنوان «توطين استلام المادة»، والتي ستؤدي إلى مزيد من تخفيض الدعم، لكن بشكل غير مباشر، حالها كحال تردي وسوء مواصفة الرغيف، التي تعتبر أيضاً أحد أساليب التفتيش من استهلاكه، أي تخفيض غير مباشر للدعم أيضاً!

فقد أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن آلية الجديدة بتاريخ 2021/7/31، بعد أن «تم استكمال الإجراءات المتعلقة بتحديد وتثبيت مخصصات المواطنين من الخبز لدى المعتمدين ومنافذ البيع في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة».

وقد تم إيراد جدول يتضمن شرائح

المستفيدين من الأسر، مع الكمية المخصصة لكل منها، يومياً وشهرياً، ووفقاً لسقوف ممنوع تجاوزها.

والملفت بهذا الجدول، هو إيراد بعض الأرقام الكبيرة بمتنه كمخصصات، وكأنها بغاية التغطية على عملية القضم المتتالي للدعم، وهذه المرة بالكميات.

حيث ورد مثلاً: إن الأسرة المؤلفة من أكثر من 14 فرداً تحصل على 156 ربة شهرياً وبسقف 6 ربطات يومياً، والتفسير العملي لهذا الرقم الكبير شهرياً ويومياً، أن هذه الأسرة الكبيرة من الممكن لها أن تستمر باستلام مخصصاتها اليومية بمعدل 6 ربطات يومياً، أي بمعدل 3 أرغفة لكل فرد يومياً، ولمدة 26 يوماً متتالياً فقط، وستبقى دون خبز «مدعوم» لبقية أيام الشهر، أي سيفرض عليها اللجوء إلى البدائل المتاحة «سوق سوداء - سياحي» هكذا.. كي تسد رمقها على حدود الجوع!!

وكذلك هي الحال مع الأسرة المكونة من خمسة أفراد، حيث تحصل على 52 ربة شهرياً وبسقف ربطتين يومياً، وبحال استلام المخصصات اليومية فإن سقف الكمية الشهرية لهذه الأسرة سيستنفذ خلال 26 يوماً متتالياً أيضاً، أي ستبقى الأسرة دون خبز لبقية أيام الشهر.

أما الأسوأ فهو حال الأسر الصغيرة، فأ أسرة مكونة من 3 أفراد تحصل على 30 ربة شهرياً وبسقف ربطتين يومياً، قد تكون كافية لكمية يومية، لكنها ستستنفذ رصيدها من الخبز خلال مدة 15 يوماً، وبقيّة أيام

ما جرى بشأن رغيف

الخبز «المدعوم»

يوضح أن وزارة

التجارة الداخلية

والحكومة من

خلفها تدفع

المواطنين نحو

الجوع والعوز لهذا

الرغيف مع سبق

الإصرار والترصد!

موسم المؤونة- ترف مطلق!



اعتاد السوريون على مواسم من السنة، كطقس جماعي تقليدي، هي مواسم المؤونة، حيث تعتبر عادة شعبية قديمة تعود لزمن طويل، وهي عبارة عن اقتناء بعض البقوليات والخضروات في مواسمها، للتبئيس أو لتخزينها في الثلاجة، وأحياناً بعض الفواكه للمربيات، لاستهلاكها في غير موسمها من أيام السنة، بغية تخفيض المصاريف خلال فترة الشتاء، وتنويع سلة الاستهلاك الاسري ما أمكن ذلك.

دعاء دادو

فمع كل أسف، بظل الواقع المعيشي المتردي، يمكن القول اليوم: إن الأسر التي تستطيع أن تقوم بـ «المؤونة من قريبو» تعيش في ترف! فهل من سوء أكثر من ذلك؟! ومع ذلك وبسبب الواقع القهري الذي يعيشه المواطن اليوم في ظل ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع الكهرباء لساعات طويلة، حيث وصلت لست ساعات قطع مقابل ساعة وصل واحدة فقط في أغلب المناطق، وهذا ما زاد الطين بلة، فقد تسبب هذا الانقطاع الطويل بإفساد المؤونة، وتكبد العائلات السورية، التي ما زالت محافظة على هذا التقليد التراثي كما يقال «من قريبو وبطووع الروح» بخسائر مالية كبيرة، ولو كانت الكميات المخزنة قليلة إلا أنها تعتبر غالية الثمن بسبب موجات الغلاء وشدة النهب!

ولكن ما حل بالسوريين خلال السنوات الماضية، وهي موجة الغلاء الفاحش التي يشهدها في كل يوم من أيام السنة، والتي حالت دون قدرة الغالبية على تخزين الطعام، وتموينه من موسم لآخر!

سياسة التجويع

تعتبر مواسم «المؤونة» من المواسم والأمور الهامة، بل حقيقةً تعتبر أساسية في حياة الأسر السورية، إلا أن الاستغلال وطمع وجشع المحتكرين والمسيطرين في هذا القطاع تحت الرعاية الحكومية بذرائع مفتعلة - خلق موجة غلاء كبيرة أثرت بشكل سلبي في كمية المؤونة، وأنواع المواد التي بات غلاء الأسعار يتحكم في كميتها ونوعها، حتى أصبحت الأسر السورية تقتصرها أو تلجئها كلياً.

فقد فعلت الحكومة ما لم تفعله كما يقال «الخالة مرت الأب» بعد سنوات الحرب، فلم يشهد المواطن من الحكومة وجميع المعنيين إلا اتباع سياسة التجويع، والتي تجلت بالغلاء الفاحش الذي لاحق لقمة عيشه، وطال أيضاً جميع نواحي الحياة دون الاقتصاد على جانب واحد فقط.

لا مؤونة دون كهرباء

من ضمن سلسلة السياسات «القهرية» المطبقة بحق الشعب من قبل المعنيين تحت الإشراف الحكومي ودعمها لهم، فإن واقع الكهرباء المزري في سورية عموماً قد قتل فرحة بعض النساء، حيث ضاع تعبهن بعد انتهائهن من إنجاز موسم «المؤونة»، لمن استطاعت منهن إليه سبيلاً!

ورفع أسعار الأعلاف، وبقيّة مستلزمات الإنتاج الزراعي عموماً... إلخ.

بالمحصلة، المستفيد الأول والأخير من هذه المأسي التي يعيشها المواطنون اليوم، هم كبار الناهبين وتجار الحرب والأزمات المفتعلة، على حساب لقمة عيش المواطن المعدوم.

الفواكه لصنع المربيات.. إلخ في هذا الوقت من العام:

لا شك أن الأسعار أعلاه تعتبر أسعار «سياحية» لغالبية المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، لكن الحجج والذرائع لرفع الأسعار ما زالت كما هي، وتتمثل باليات العرض والطلب، مع عدم إغفال الأسباب الأخرى طبعاً «ارتفاع سعر المحروقات،

الصف	السعر
كيلو الملوخية	تبدأ من 2000 ل. 5000 ل. س
كيلو البندورة	تبدأ من 500 ل. 850 ل. س
كيلو الفاصوليا	5000 ل. س
كيلو البامية	تتراوح من 4000 ل. 5000 ل. س
كيلو التين	يبدأ من 2500 ل. 4000 ل. س
كيلو العنب	يبدأ من 2500 ل. 9000 ل. س
كيلو الجبنة	يبدأ من 4000 ل. 7000 ل. س

فعلت الحكومة ما لم تفعله «الخالة مرت الأب» بعد سنوات الحرب فلم يشهد المواطن سياسة التجويع والتي تجلت بالغلاء الفاحش الذي لاحق لقمة عيشه

اسطوانة الغاز المنزلي يطالها التخفيض المستمر..

السطح، وفي الشوارع، من خلال الاعتماد على الرسائل والذكاء، لكن الأزمة ما زالت قائمة ومستمرة، كما تزايدت معدلات الاستغلال والفساد في عمقها.

فالاستغلال في اسطوانة الغاز لم يقف عند حدود الحاجة الاضطرارية للاستبدال من السوق السوداء، بسبب التأخر بعمليات التسليم النظامي، بسعرها المرتفع الذي وصل لأرقام خيالية فقط، بل يضاف إلى ذلك أن معتمدي التوزيع يتقاضون مبالغ زائدة على كل اسطوانة، حيث لا يقل سعر الاسطوانة عن 4500 ليرة، علماً أن سعرها النظامي 3750 ليرة، يضاف إليها أجور النقل بحسب بعد مكان المعتمد عن مراكز التوزيع، ويضاف إلى ذلك أحياناً التلاعب بكمية الغاز في كل اسطوانة من قبل بعض المعتمدين، حيث يقوم البعض من هؤلاء بتفريغ جزء من هذه الكمية لتعبئتها في عبوات الغاز الصغيرة التي تباع للمحتاجين أيضاً بأسعار مرتفعة جداً.

تخفيض الدعم

بحسب المدة المعلنة للاستبدال رسمياً بواقع 23 يوماً، فمن المفروض أنه من حق الأسرة أن تقوم بـ 15 عملية استبدال سنوياً، ومع الأسلوب المتبع الذي فرض عملية استبدال كل 60 يوم أصبح عدد مرات الاستبدال بحدود 6 مرات سنوياً فقط، ومع تجاوز المدة حالياً 70 يوم فإن الاستبدال السنوي أصبح بحدود 5 مرات فقط لا غير، وهذه الزيادة المتتالية على فترات الاستلام تعني تخفيضاً للدعم المخصص لكل أسرة من الناحية العملية، من واقع 15 اسطوانة سنوياً إلى واقع 5 اسطوانات فقط لا غير حتى الآن، يضاف إلى ذلك ما طرأ من تخفيض دعم إضافي على مستوى السعر والوزن خلال السنوات السابقة.

الاستغلال الإضافي

من الناحية العملية، لقد تم احتواء أزمة الغاز المنزلي بحيث لم تعد تظهر فاقعة على



نوار الحمشقي

المدة الإضافية المقطعة تعتبر نوعاً من أنواع تخفيض الدعم على هذه المادة، لكنه غير معن بشكل رسمي، وغير معترف به أيضاً. بالمقابل، ما زالت السوق السوداء تستقطب المحتاجين المضطرين، لكن زادت معدلات الاستغلال فيها، حيث ارتفع سعر اسطوانة الغاز في هذه السوق حتى وصلت في بعض الأحيان إلى 60 ألف ليرة.

فبعد أن ارتفع سعر اسطوانة الغاز خلال الشهر الماضي، كشكل مباشر من أشكال تخفيض الدعم، توقع المواطنون أن يتم الإسراع بمواعيد الاستلام، وتقليصها، لكن بدلاً من ذلك استمر الانتظار وطال حتى تجاوز المواعيد التي تم الاعتياد عليها، وهذه

تكاثرت الأحاديث عن التأخر بوصول رسائل الغاز إلى المواطنين، وبما يتجاوز 70 يوماً على موعد الاستلام السابق في بعض الأحيان، بعد أن استقر لفترة من الفترات على مدة 60 يوم، علماً أن المدة المحددة رسمياً ما زالت على حالها 23 يوماً!

إضاءة علمية على حرب المعلومات الحديثة والأخبار الزائفة



«كفت حروب المعلومات مؤخراً عن كونها مجرد «حملات إعلامية عدوانية» وتطورت إلى مجموعات عملياتية، تنصهرها أعمال استخباراتية، وتفتقر بتطبيق أساليب جديدة للسيطرة على عقول وسلوك الناس العاديين. وتتطلب حالة الطوارئ لهذه الحرب غير التقليدية الجديدة والمختلطة في طبيعتها وأشكالها وأساليبها، تطوير مناهج جديدة لمواجهة تهديداتها، ويجب أن تكون هذه العمليات المضادة معقدة ومختلطة مثل الأساليب والتقنيات الهجومية» - أندريه فيكتوروفيتش مانويلو.

■ البروفيسور انجريد مانويلو
تعريب وإعداد: د. أسامة دليق

الثورة التكنولوجية وحروب المعلومات الجديدة

أصبحت حروب المعلومات شائعة في عالم اليوم، وهي نوع خاص من النزاعات المسلحة تستخدم فيها أسلحة من النوع المعلوماتي. وهدفها الرئيس تقسيم المجتمع واستقطابه وتفتيته لشظايا كارهة لبعضها لتبدأ التصادم بمعرفة تدمير ذاتي، أو دمجها بتيار موحد ضد جهة مستهدفة. تهدف حرب المعلومات لتثبيط عزيمة الخصم وإضعاف إرادة المقاومة لديه والسيطرة عليه. والكفاءة العالية للعمليات المعلوماتية والإرباك الذي تسببه كرد فعل نموذجي، تجعلها من العناصر الرئيسية للنزاع المسلح الهجين في العصر الحديث.

ومع ذلك، لم تنجح هذه الحروب دوماً، ففي الأونة الأخيرة، منذ 5 إلى 7 سنوات، بدأ الجميع حذرين من تطبيق أساليب التأثير المعلوماتية والنفسية والإلكترونية، وفشلوا بتحقيق نتائج مضمونة، وجازفوا بمخاطر عالية للكشف عن هوية الجناة أنفسهم، ولذلك اقترنت غالباً بأساليب أكثر موثوقية وقوة كالعنوان العسكري المباشر.

لم يؤخذ مصطلح «حرب المعلومات» على محمل الجد لعقود: فقد اعتُبر «اكتشافاً ذكياً» لمراسلي الأخبار، استخدموه لزيادة توزيع مطبوعاتهم. ويبدو أن الجيش الأمريكي هو الوحيد الذي أخذ العمليات المعلوماتية على محمل الجد منذ البداية، ففي عام 1988 أدخل مصطلح «العملية النفسية» في دليله الميداني.

الأخبار الكاذبة و«الخَطافات»

عملية المعلومات توليفة عملياتية باستخدام شبكات اتصالات مفتوحة (OTN)، وتتكون من سلسلة من القصص الإخبارية المزيفة «مقابل» مقسمة إلى فترات تعرض «صمت» أو «سكات». بالمقابل، الخبر المزيّف قطعة معلومات معدة خصيصاً لاستفزاز المستهدف لكي يقوم بردود فورية «كرد فعل على التحفيز الخارجي». وتلعب الاستفزازات في حروب المعلومات الحديثة أحد أهم الأدوار الحاسمة.

بالتقاطها الطعم، تشعُر الضحية بالحاجة إلى الاستجابة الفورية بحيث يصعب جداً منعها من ارتكاب أفعال غير منطقية وعفوية وخطيرة. ويعمل الاستفزاز كإداة فعالة للتحكم الخارجي: يتم تصميم أي استفزاز للتأكد من أن المستهدف سيتفاعل معه بشكل متوقع مسبقاً من منظمي الاستفزاز. يعمل الاستفزاز على برمجة الشخص لارتكاب إجراءات مضادة محدّدة، تماماً، مثل بعض

تقنيات البرمجة اللغوية العصبية. وما إن يعلق المُستهدف بـ «الخَطاف» حتى يكمل هو بنفسه باقي العمل الذي أراده له خصمه. وكأية طريقة استفزاز أخرى، لا ضمانة 100% للنتيجة النهائية، فبعض الاستفزازات تنجح وبعضها تفشل، لكن النسبة المئوية للنجاح تكون وسطياً أكبر بكثير من الفشل؛ وفي الحياة الواقعية يقع حتى الأشخاص المتمرسين والحذرين ضحية للاستفزازات. الأخبار الكاذبة أداة للتواصل المُقنع المُخادع، واتهام يهدف إلى تقويض مصداقية وفعالية الطرف المنافس كمتواصل. وتستهمل الأخبار المزيّفة بالفعل بعض سرديات الأشكال القديمة من التواصل المُقنع، كالدعاية. لقد أصبحت الأخبار الزائفة «كلمة قدرة» لسوء سمعتها وممارساتها المخادعة والتلاعبية. ويتم إدخال الأخبار المزيّفة بإطار حرب المعلومات كدالٍ عائم. إنها ممارسة استيطانية تسعى لتشكيل تخیل لنسخة مثالية «أو ذاتية» من المجتمع، وإيصالها من الجهات الفاعلة إلى الجمهور المستهدف.

وتعتمد الأخبار المزيّفة على نظرية المجالات الثلاثة: إنها تمثيل رمزي للغاية «للمجال المادي» الذي يتم نقله من خلال «مجال المعلومات» للتأثير في «المجال المعرفي» وتشكيله. يمكن استخدام الأخبار الكاذبة دفاعياً من القوة المهيمنة الحالية لدرء منافسها والاحتفاظ بمكانتها القيادية. ومع ذلك، يمكن استخدامها هجومياً وعدوانياً من القوة المنافسة لإزاحة القوة القائدة وتولي موقعها في السلطة. ويتعلق هذا باكتساب أو تفويض رأس المال الاجتماعي و/أو السياسي كوسيلة للشريعة أو نزع الشرعية في سياق المسابقة للإقناع والتأثير.

دليل سريع للأخبار الزائفة

لفهم ظاهرة الأخبار الزائفة بشكل أفضل، غالباً ما ترتبط العوامل والجوانب المذكورة في القائمة التالية أدناه، دون ترتيب معين، بتحديد معنى وطبيعة ووجود الأخبار الزائفة:

الأخبار الزائفة تواصل قصدي ومتعمد، وشكل من التواصل الإقناعي المنظم، والذي قد يتداخل مع مجال حرب المعلومات. يجب أن تخدم هدفاً تنظيمياً أو فردياً محدداً: اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً... إلخ.

قد تُستخدم في المنافسة على النفوذ أو السلطة أو السيطرة بأشكالها المختلفة. تسعى بشكل واع إلى خداع الجمهور المستهدف، مختلفة بذلك عن مجرد وظيفة التسليية أو تشتيت الانتباه التي تقوم بها السخرية عادةً.

تسعى للتأثير على «المجال المعرفي» من خلال التمثيل العاطفي والرمزي «للمجال المادي» عبر «مجال المعلومات». قد تكون الأخبار الزائفة «كلمة طنانة»

ومصطلحاً جديداً، لكنها ليست جديدة كممارسة.

الفرق بين الأخبار الزائفة «القديمة» والشكل الحالي منها، يكمن بسرعة الوصول عبر تقنيات الاتصالات الرقمية الحديثة.

هناك انشطار باستخدام وتطبيق الأخبار الزائفة، كنوع من التواصل المخادعة، وكوسم يهدف إلى اغتيال الشخصية والهجوم على السمعة.

تعمل الأخبار الزائفة كدالة عائمة للهوية الفردية والجماعية، وتميز مجموعات «الداخل» و «الخارج» عن بعضها بطريقة ثنائية مبسطة.

تتفعل الأخبار الزائفة في لحظات الأزمات، وخاصة عند انحسار الهيمنة السياسية أو الجيوسياسية لقوة معينة مما يشجع خصومها، ويخلق أزمة شرعية، وأزمة بالمعلومات وبالتواصل مع القلوب والعقول. يسعى الخبر الزائف لاكتساب أكبر اهتمام ممكن وتعريض أوسع جمهور ممكن إليه، وكثيراً ما يعتمد الوسائل الرمزية والعاطفية لهتية الجمهور وتعبئته بسرعة.

لا يقتصر مفبركو الأخبار الزائفة على «مجموعات هامشية يمينية» وغيرهم من غير المنتمين إلى التيار السائد، بل قد يكون المفبرك أي شخص يتعمد الخداع، بما في ذلك الصحفيون المحترفون.

الأخبار الزائفة كتركيب معرفي تكون سياقية «حسب السياق» وتتأثر بالكيفية الملموسة التي يقرأها بها كل متلقٍ.

■ أندريه فيكتوروفيتش مانويلو: **Andrey Viktorovich Manoilo** مواليد موسكو 1975. عالم روسي، دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لومونوسوف موسكو الحكومية وprofessor فيها منذ 2009 عن أطروحته بعنوان «دور النماذج الثقافية

والحضارية وتكنولوجيات المعلومات والتأثير النفسي في حل النزاعات الدولية». عضو المجلس العلمي التابع لمجلس أمن الفيدرالية الروسية (2011-2018). منذ 2017 عضو هيئة تحرير المجلة الروسية «حرب المعلومات». عام 2019 أسس وترأس «رابطة المهنيين للعمليات المعلوماتية». بدأ حياته الأكاديمية في مجال مختلف، حيث تخرج عام 1998 في قسم الفيزياء بالجامعة نفسها «فرع فيزياء الغلاف الجوي». وعام 2000 مرشح في علوم الفيزياء والرياضيات عن أطروحته «سمات استجابة حقول الأشعة الشمسية فوق البنفسجية في الغلاف الجوي لشتى شواشات تركيبه من الغازات والحالات الهوائية».

المقال الحالي هو تعريب تلخيصي لأبرز التعميمات النظرية الواردة في عمليتين حديثين لهذا العالم: مصدر الفقرة الأخيرة هو من دراسة مشتركة له مع الباحث غريغ سيمونز بعنوان «لمحة عن الأخبار الزائفة، ماذا وكيف ولماذا» منشورة في 2 شباط 2021 بمجلة «دراسات الصحافة والإعلام الروسية». أما مصدر الفقرتين الأولى والثانية فهو دراسته المعنونة «حرب المعلومات الحديثة اليوم وعمليات الحرب الهجينة» المنشورة بالإنكليزية في 9 حزيران 2021 على موقع مجلة «المعهد الدولي للتحليلات العالمية» وأعاد نشرها موقع «المعهد الدولي لدراسات الشرق الأوسط والبلقان» (IFIMES) في 27 حزيران 2021. ويناقش فيها بنحو 70 صفحة تطبيقات علم حرب المعلومات في النشاط العدواني لواشنطن وحلفائها عبر عدة أمثلة، منها: «قضية تسميم سكرينال» (2018-2020) و«السابقة الفنزويلية وعمليات جدد» (2019-2020) وغيرها، محلاً عدة أمثلة من الأخبار الكاذبة في الصحافة الأمريكية.

الصورة عالمياً

هل تشتعل جنوب إفريقيا أم تتجاوز محنتها؟



تشهد جنوب إفريقيا منذ أسابيع موجة اضطرابات، وأحداث عنف غير مسبوقة، سقط خلالها مئات القتلى والجرحى، وتضررت العديد من المحال التجارية والفعاليات الاقتصادية بشكل كبير، وتترافق هذه الأحداث مع سوء في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وأزمة في تأمين الكهرباء يضاف إلى ذلك ارتفاع مرتقب في أسعار الوقود.

■ علماء ابو صراج

فما الذي يجري؟ وكيف يمكن قراءة هذه التطورات الخطيرة، التي إن تفاقم أكثر سترفع مستويات التوتر في القارة الإفريقية مما سيخدم مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها التي باتت تعمل بشكل مكشوف على توتير الأجواء في القارة، وسيكون تفجير بلد مثل جنوب إفريقيا بمثابة جائزة للمشروع الأمريكي القائم على الفوضى. وانكسار لنموذج مشرق في صراع إفريقيا في سبيل تحرير شعوبها.

الرواية المتداولة

ما يثير الاهتمام في أحداث جنوب إفريقيا، هو درجة العنف والتخريب التي ظهرت منذ البداية، مما يجعل ما يجري حدثاً مركباً وهذا ما لا يستطيع أحد إنكاره. فالأجواء أخذت تتوتر مع توجيه اتهامات فساد للرئيس السابق جاكوب زوما، والذي تولى رئاسة البلاد من 2009 حتى استقالته تحت الضغوط في 2018، وقد حامت حوله وحول المقربين منه شبهات فساد سابقة وقضايا أخرى حتى قبل أن يشغل منصب رئيس الجمهورية. ومع توجيه تهمة جديدة عادت قضية زوما بالتفاعل، وخصوصاً بعد رفضه المثول أمام المحكمة التي أصدرت بحقه حكماً بالسجن لمدة 15 شهراً بتهمة ازدياء المحكمة. وعلى إثر صدور الحكم تعهد عدد من مناصري زوما حسب ما أورد الصحفي ويليام شوقي في مقاله المنشور في جريدة النيويورك تايمز بـ «جعل البلاد عصية على الحكم»، وقاموا حسب نفس المصدر بتنظيم حملة لتخريب ونشر الفوضى، التي بدأت

تتصاعد بشكل سريع، وطلعت عليها أعمال النهب، وسرقة المحال التجارية، وألحقت الأضرار الجسيمة بالفعاليات الاقتصادية في البلاد التي تكبدت خسائر فادحة.

في البحث عن الإجابات الشافية

تتفق عدد من وسائل الإعلام مع سرد الأحداث الذي قدمه السيد شوقي في مقال نيويورك تايمز المذكور سابقاً، فما يجري يعكس صراعاً داخل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم من جهة، ولكنه يعكس حالة من الاستياء الشعبي من الأوضاع المعيشية المتردية في البلاد، فتعاني جنوب إفريقيا من خلل واضح في توزيع الثروة الوطنية، وتتراكم الثروات من خلال الكسب غير المشروع بأيدي القلة، في الوقت الذي ترتفع فيه نسب البطالة لتصل إلى 30% وتتعاظم الضغوط الناتجة عن انعدام المساواة لتصل إلى عتبة الانفجار. وقد أخذ الفقراء من الأحداث الجارية فرصة لتأمين مستلزماتهم المعيشية عبر السطو على المحلات، وسرقة ما عجزوا عن شرائه، مما يؤكد على درجة الحرمان وعدم الرضا الموجودة في الشارع عموماً.

أحداث العنف والتخريب الجارية أحداثاً منظملة ومدروسة بلا شك، لكن هشاشة بنية الدولة سمحت لهذه الأحداث بأن ترفع منسوب العنف وحالة عدم الاستقرار إلى درجة غير مسبوقة وفي وقت قياسي. حالة عدم الرضا الموجودة شكّلت عاملاً مساعداً لتطور الأحداث، لكنها لا تجيب وحدها عما يجري في البلاد، ولا تكفي بطبيعة الحال لفهم طبيعة الصراع الدائر داخل النظام الحاكم. المؤتمر الوطني ومستقبل جنوب إفريقيا لعب المؤتمر الوطني دوراً حاسماً

في تاريخ جنوب إفريقيا، ونجح عبر نضاله الطويل بين صفوف المضطهدين في إلغاء نظام الفصل العنصري في بلاد حكمتها أقلية عرقية، كانت امتداداً للاستعمار الغربي الذي عانت منه القارة السمراء طوال تاريخها، واكتسب المؤتمر الوطني الإفريقي شعبية واسعة، وشكل نموذجاً إيجابياً عبر بنائه نظاماً سياسياً ديمقراطياً مثل إرادة الأغلبية وعبر عنهم سياسياً، ولحق يتمتع المؤتمر الوطني حتى اللحظة بأوسع قاعدة شعبية وانتخابية في البلاد، لكن وجود صراع داخل هذا الحزب يفرض علينا البحث في طبيعة هذا الصراع.

فحكم الأغلبية العرقية لا يعني بالضرورة أن يخدم الحكم مصالح الأغلبية الطبقية، فالمهمة التاريخية التي أنجزها المؤتمر الوطني كانت نقلة ثورية، لكنها تبقى اليوم وبعد مرور ما يقارب 3 عقود خطوة يجب استكمالها، فالدور الذي لعبته جمهورية جنوب إفريقيا في دعم حركات التحرر والقضايا العادلة هو مكسب لا لجنوب إفريقيا فحسب، بل لكل المقهورين في إفريقيا وخارجها، ولذلك فمهمة الحفاظ على هذا الدور ورأب التصدعات الواضحة في النظام القائم مهمة ملحة، فالصراع الدائر داخل أوساط الحكم التاريخية قد يلعب دوراً إيجابياً إن جرى تحويله إلى معركة مفتوحة مع الفساد، وحول الطاقات الشعبية التي تتشغل بالعنف والسطو اليوم - لخوض معركتها السياسية التي تضمن حقوقها. فلاشاً: حكم الأغلبية العرقية لا يعني بالضرورة أن يخدم الحكم مصالح الأغلبية الطبقية فالمهمة التاريخية كانت نقلة ثورية لكنها تبقى خطوة يجب استكمالها

- أفادت وسائل إعلام صهيونية، بأن «إسرائيل» تعزم تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد إيران، بعد استهداف سفينتها في خليج عُمان، الأسبوع الماضي.

- دعت بكين الولايات المتحدة إلى وقف «شيطنة» الصين خلال محادثات مع نائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان، واصفة العلاقات بين البلدين بأنها بلغت «طريقاً مسدوداً».

- رفضت وزارة الخارجية الروسية محاولات ربط التعاون العسكري التقني بين روسيا وألبانيا بملف سد النهضة، داعية لعدم تسييسه من أجل تفادي تصعيد التوتر بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا.



- قال وزير الحرب «الإسرائيلي»، بيني غانتس، إن كيان الاحتلال ينظر بجدية إلى التقارير عن استخدام برنامج التجسس «الإسرائيلي» ببغاسوس، على نطاق واسع حول العالم لمراقبة شخصيات عامة، خلال زيارته إلى فرنسا.

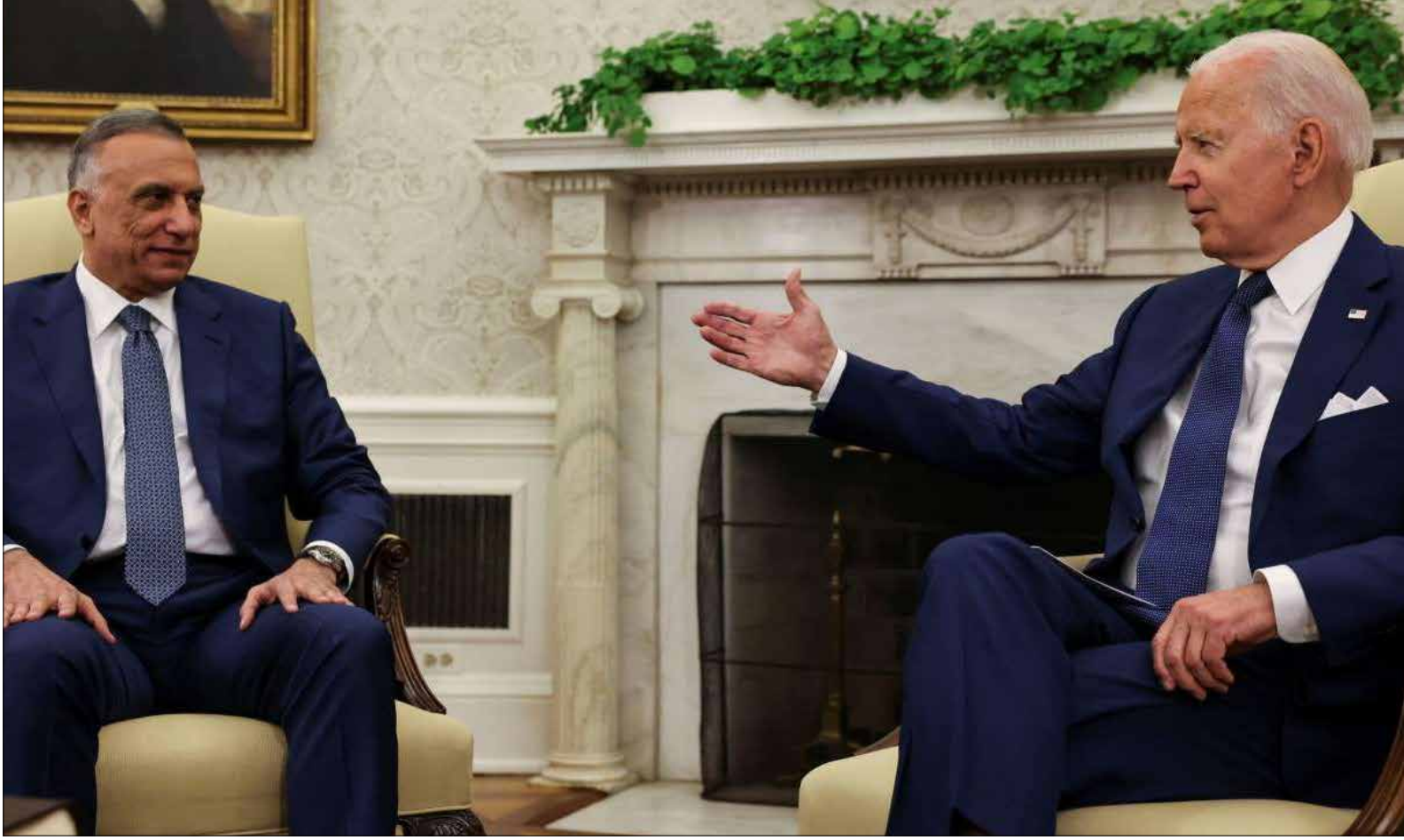


- كشفت وثيقة من الاتحاد الأوروبي أن دوله لم تنبرج للدول الفقيرة حتى الآن سوى بنسبة بسيطة من فائض لقاحات كورونا، معظمها من لقاح «أسترازينيكا».



- وصف الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية- الدكتور مصطفى البرغوثي- الحديث عن العودة للمفاوضات وخطوات استعادة الثقة مع «إسرائيل» بأنها أمر خطير.

الخروج الأمريكي ومساعي تكيف المنظومة العراقية مع الوقائع الجديدة



اجتمع يوم الاثنين 26 تموز كل من رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والرئيس الأمريكي جو بايدن في العاصمة الأمريكية واشنطن، لبحث «التعاون الإستراتيجي» بين البلدين و«وجود القوات الأمريكية»، وخلص الاجتماع إلى إنهاء وجود «القوات القتالية» الأمريكية في العراق بحلول نهاية العام الجاري، لتطفو جملة من التساؤلات حول معنى هذا الأمر، وما إذا كان الأمريكيون سيخرجون فعلاً أم لا؟

■ يزن بوظو

الإجابة عن السؤال السابق بكل اختصار هي: نعم، إلا أن ما تجري المناورة حوله هو توقيت وموعد هذا الخروج، وما سيخلفه من توترات. وكيف يمكن للولايات المتحدة من التحكم بالعراق عبر أذرعها «غير المقاتلة».

الفصل بين القوات المقاتلة وغير المقاتلة

لا يُعد الفصل في القوات العسكرية الأمريكية بين «مقاتلة» و«تدريبية/استشارية» أمراً جديداً، وهو لم يظهر خلال اجتماعهما لأول مرة، بل صيغ وبدأ طرحه بعد اعتماد القرار البرلماني العراقي في شهر كانون الثاني من عام 2020 القاضي بخروج القوات الأجنبية كاملة من البلاد، كمحاولة للتفاف عليه.

ما ينبغي التأكيد عليه، هو أن اتفاق الرئيسين على إنهاء عمل القوات «القتالية» يعد بنفسه تراجعاً أمريكياً من المنطقة، وإن لم يكن بالشكل الكافي والمطلوب تماماً، إلا أنه خطوة هامة في هذا الاتجاه، ومن زاوية أخرى، يشكل أيضاً اعترافاً أمريكياً بعدم قدرتهم على مجابهة الضغط القانوني والسياسي، والشعبي لتواجدهم العسكري، ليكون تنازلاً بشكل واضح، ورضوخاً للمجريات والظروف الجديدة.

فرغم أن الاتفاق السابق لا يفضي إلى انسحاب القوات الأمريكية تماماً، إلا أن مسألة إنهاء الوجود تلك تعني أنه سيجري تخفيض بعدد هذه القوات، وأياً يكن، فهو حلقة جديدة من حلقات التراجع والانسحاب السابقة والماضية قديماً، فالولايات المتحدة التي تجد نفسها مضطرة للانسحاب تحاول إدارة هذا الانسحاب عبر إبقاء القوات

التدريبية والاستشارية التي ترى لديها القدرة لإدارة العراق من خلال التحكم بالسلطة التابعة، لكن الخطوة الأمريكية هذه لا تعتبر مضمونة النتائج، فهناك عوامل عديدة تمارس ضغطاً لا على القوات الأمريكية المقاتلة فحسب بل على كل أشكال الوجود الأمريكي في المنطقة، ويمكننا حصر هذه العوامل، بالتطورات الدولية بما فيها اشتداد الأزمة الأمريكية وصعود أطراف دولية أخرى بمواجهة واشنطن، والرفض الشعبي والشامل لهذا الوجود، وتأكيد فصائل المقاومة العراقية على استمرار تصعيدها واستهدافها للوجود الأمريكي في البلاد وصولاً إلى إنهائه فعلياً.

الأولوية الداخلية

من الأمور الواجب الإشارة عليها وتوضيحها، أن الجانب الأكثر جوهرية من الوجود الأمريكي نفسه، والذي يحافظ عليه أساساً، يكمن داخل العراق نفسه، بمنظومة حكوماته السابقة والحالية- أول من طرح ثنائية قوات قتالية/تدريبية كانت الحكومة العراقية نفسها- مما يذكر بأن الأولوية، وجذر المشكلة، لا يزال هنا كعامل داخلي وأساس في البلاد، وضمن هذا السياق فإن انسحاب القوات الأجنبية بشكل كامل من العراق لا يمكن أن يحل أزماته الداخلية دون تغيير عميق لهذه المنظومة بما يتلاءم ويتوافق مع المصالح الشعبية.

إن واحدة من المهام الرئيسية التي أوكلت إلى الحكومات العراقية السابقة لحكومة الكاظمي «منذ زمن إيداعه على أقل تقدير»، وتبعتها حكومة الكاظمي منذ تشكيلها وحتى الآن، هي محاولة تكيف المنظومة العراقية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً مع الظروف الجديدة المتمثلة بالتراجع الأمريكي، لتقليص مخاطر واحتمالات

القطع ما بين الشريكين «منظومة برimmer وواشنطن»، وشيطنة الدور الإيراني وتقويض نفوذه، وإضعاف العلاقات العراقية الإيرانية إلى حدودها الدنيا بوصفها العدو الأول والأقرب للشريكين على حد سواء، والاستعاضة عن هذه العلاقات وهذا النفوذ بغيرها من الدول العربية الواقعة ضمن الفلك الأمريكي «الأردن- مصر- السعودية».

الطاقة مثلاً

لقد سادت خلال الأشهر السابقة حملة تستهدف أبراج نقل الطاقة الكهربائية في العراق، وقد نشرت شرطة حماية الطاقة في العراق نسخة كتاب تداولتها وسائل إعلامية مختلفة توضح حصيلة الاستهدافات لأبراج الطاقة منذ بداية العام الجاري حتى 10 تموز، والتي بلغت 106 أبراج، موضحة أن مجموع الخسائر التي تعرضت للتخريب هي 54 خطاً ضمن 50 عملية استهداف، وكانت أصابع الاتهام على طول الخط تتوجه إلى خلايا «داعش» التي لا تزال نشطة في العراق، ولكن الجديد بالامر، هو ما برز خلال الفترة الماضية من أخبار وأقوال غير رسمية يدلي بها ويتداولها العراقيون ونشطاءهم على مواقع التواصل الاجتماعي تفيد بأن غالبية أبراج نقل الطاقة الكهربائية التي يجري استهدافها- إن لم تكن جميعها- هي خطوط لنقل الطاقة الكهربائية المستوردة من إيران، الأمر الذي لا يبدو مستغرباً ضمن السياق العام لتطور الأحداث، خاصة بتركيبه مع مساعي شيطنة الدور الإيراني، وأزمة الاستحقاقات المالية السابقة بين طهران وبغداد حول موارد الطاقة منذ بضعة أشهر، وأخيراً خطوات حكومة الكاظمي نحو إيجاد موارد طاقة كهربائية بديلة من دول الجوار.

**تغيير الوجوه
يعدّ أمراً شاكياً
صرافاً وهو
ليس إلا
محاولة لإيهام
العراقيين
بان الانتخابات
المقبلة
ومرشحها وما
سينتج عنها هو
تغيير**

المياه أداة توتير أخرى جديدة

قام وزير الموارد المائية العراقي، مهدي الرشيد، في 10 تموز بتهديد طهران باللجوء إلى المؤسسات الدولية لاستحصال حقوق العراق المائية من إيران، بما يعني تدويل الأمر ليشمل الأمم المتحدة ودول أعضاء مجلس الأمن الدولي، وتعتيد المسألة، ليفتح بذلك باب تصعيد سياسي جديد- من قبل القوى العراقية التابعة لواشنطن- على إيران خلف ذرائع عدة، ولتبقى الآن كورقة توتير بيد الحكومة العراقية، فضلاً عن قيامها بزيارات إقليمية وحشد دعم إلى جانبها بهذا الأمر.

موردو بدائل أم ناهبون يطيلون عمر المنظومة؟

في سياق تكيف المنظومة العراقية مع الظروف الجديدة وإيجاد البدائل، وقعت حكومتا الأردن والعراق في شهر أيلول من العام الماضي عقداً لربط الشبكة الكهربائية بين البلدين، وفي كانون الأول ادعى الجانب الأردني بأنه سيكون جاهزاً لتزويد العراق بالطاقة الكهربائية في عام 2022، لكن لم تصدر إلى الآن أية أخبار تؤكد أن العمل سار على هذا الربط، رغم أن ذلك لا يعني النفي بالضرورة.

ليجري يوم الخميس من منتصف تموز لقاء مشترك بين وفدين عن الحكومة الأردنية والعراقية في العاصمة بغداد، لبحث مسائل الطاقة والنفط والكهرباء تنفيذاً لمخرجات القمة الثلاثية العراقية- المصرية- الأردنية التي عقدت في شهر حزيران، والتي تتعلق بالتعاون في ملف الطاقة، ليعلن وزير النفط العراقي إحسان عبد الجبار إسماعيل، أن مجلس الوزراء وافق على تجديد عقد بيع النفط الخام إلى الأردن بكمية 10 آلاف برميل



اليانس الذي تسعى إليه المنظومة العراقية.

الانتخابات العراقية: إعلان أو فشل التكيف الجديد نحو أزمة أكبر؟

كان من المقرر أن تجري الانتخابات العراقية في شهر حزيران الماضي، وجرى تأجيلها لأسباب مختلفة حتى تشرين الأول المقبل، وسط خلافات عميقة بين الكتل السياسية في منظومة المحاصصة، ومن الملفت حتى الآن، ما جرى تداوله في وسائل الإعلام عن خلو الانتخابات العراقية من مرشحين تولوا في السابق منصب رئاسة الوزراء، ورغم أن هذا التفصيل لا يعني شيئاً بالمعنى السياسي، فتغيير الوجوه يعدّ أمراً شكلياً صرفاً، إلا أن ما يبدو هو محاولة لتكريس هذا الأمر بالذات، كجزء من عملية إيهام العراقيين بأن الانتخابات المقبلة ومرشحيها وما سينتج عنها هو «تغيير»! بالتوازي مع الإيهام بأن الاتفاقات التجارية الإقليمية الجديدة ستصب في مصلحة العراقيين.

لكن حتى الآن، لقد انسحبت العديد من الكتل والأطراف السياسية من الانتخابات، وأعلنت مقاطعتها، منها: تحالف المنبر العراقي بقيادة إياد علاوي، والتيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر والذي أعلن منتصف الشهر الماضي بأن «ما يحدث في العراق، هو مخطط لإذلال الشعب العراقي».

لكن رغم ذلك أكد الكاظمي ومن بعده المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، بأن 10 تشرين الأول هو موعد حتمي لإجراء الانتخابات، وجاء ذلك بعد اللقاء العراقي الأمريكي، ليبين أن مرحلة الانتخابات المقبلة ستكون مفصلاً أساسياً تحمل توترات عديدة تكبر، وتتوازي مع توقيت إنهاء الوجود الأمريكي المزمع.

يوميًا، وأن «مشروع أنبوب البصرة- العقبة المزمع إنشاؤه بين العراق والأردن لتصدير النفط الخام يحظى باهتمام الوزارة».

ولكن من الملفت هو ما يجري حالياً، وما يتضمنه المشروع المزمع من تفاصيل تداولها نشطاء ومحللون عراقيون كان منهم موقع الحوار المتمدن للكاتب آدم الحسن، ومما جاء بها هو أن العراق يقوم حالياً بتصدير النفط بالسعر المدعوم، بينما يستورد من الأردن المشتقات النفطية المكرورة بأسعار السوق العالمية، وبينما يتحمل الأردن حالياً كلفة نقل النفط المدعوم من العراق إليه بواسطة الشاحنات، إلا أنه بعد إنجاز مشروع أنبوب البصرة- العقبة سيقوم العراق بدفع رسوم نقل الشاحنات تلك، إضافة إلى رسوم الترانزيت بتكلفة 6 دولارات عن كل برميل نفط يمر عبر الأنبوب، وأخيراً، إنشاء مصفاة لتكرير النفط العراقي في العقبة بالأردن، عوضاً عن سعي الحكومة العراقية لبناء مصافي تكرير خاصة في العراق؟

إن الغاية خلف هذه التنازلات التي تقوم بها الحكومة العراقية، مقابل الحدّ من التعاون الإيراني خاصة، والشرقي عامة، ذا الشروط الأفضل، هي محاولة يائسة لاستمرار بقاء هذه المنظومة وروبحها ونهبها بفتح الباب لناهبين آخرين يقفون كتفاً بكتف في وجه مصالح العراقيين.

ولكن ما يلفت الاهتمام، وبناء على البيانات المنشورة على الموقع المذكور، والتي تذكرنا بحقيقة مرة للغربيين، هو أن الدول الثلاث ذات التبادل التجاري الأكبر مع العراق حسب التسلسل هي: الصين 30 مليار دولار، وتركيا 20 مليار دولار، وإيران 8 مليار دولار سنوياً، مما يعني مفارقة كبرى بين الواقع الاقتصادي الجاري والتوجه السياسي

هل ما تشهده تونس تغيير متأخر للنظام؟



تتجه الأنظار إلى تونس مجدداً، بعد هدوء نسبي تلا النار التي خمدت في جسد بوعزيزي، فتونس التي أطلقت شرارة «الربيع العربي» لم تصل إلى نتائج بعد أكثر من عقد كامل، لتثبت الأحداث الجارية حجم النسيج في تفسير وصياغة الشعارات السياسية التي روج لها «سارقوا الثروة» في المنطقة العربية، وحاولوا تنصيب أنفسهم كعرايين لمرحلة التغيير المنشود.

■ عتاب منصور

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد عن سلسلة من الإجراءات المفاجئة، حيث أقال رئيس الوزراء هشام المشيشي، وجمّد نشاط البرلمان الذي يسيطر عليه حزب النهضة لمدة 30 يوماً، وقام بإجراءات تهدف حسب الإعلان لمحاربة الفساد واسترداد أموال الشعب المنهوبة. شكّلت هذه الإجراءات سلسلة من ردود الفعل الداخلية والإقليمية والدولية، وانقسمت الآراء بين من رأى في خطوات السعيّد «تقويضاً للديمقراطية في تونس» وبين من رأى فيها إجراءات ترتبط بتغييرات عميقة في جهاز الدولة و «ضرباً للفساد وتقويضاً لنشاط الإخوان المسلمين». ودارت المعارك الإعلامية والسياسية وكثرت التصريحات والتحليلات، والتي غاب عنها سؤال شديد الأهمية: ما الذي يجري؟ ولماذا يجري؟

التغيير لم ينجز بعد!

كانت تجربة الحركة الشعبية في تونس- ولحسن الحظ- الأقل تضرراً من العنف فالأحداث التي شهدتها تونس منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية وحتى اللحظة لم تحمل البلاد فاتورة دماء ودمار كبيرة غيرها من

بن علي. يتحرك قيس سعيّد مدعوماً بأجزاء من جهاز الدولة التونسي، ويبدو الجيش في واجهة القوى التي يستند عليها سعيّد في إجراءاته، وبغض النظر عن الدوافع الحقيقية التي حركت هذه الأجزاء من جهاز الدولة، إلا أنها تعدّ فرصة حقيقية للقوى الشعبية في تونس، والتي تنتظر بعين الرضا بأغلبها إجراءات سعيّد لأن تنخرط في الصراع بشكل مباشر لتضمن حقوقها، وتنفيذ مطالبها التي رفعت منذ المظاهرات الأولى في البلاد، أملاً في أن تنجح تونس في تغيير النظام بشكل فعلي، وتتحول لتكون النموذج الحقيقي للتغيير بعيداً عن الحلول التجميلية التي جرى تسويقها سابقاً وبعيداً عن «استلام وتسليم» بين النهابين.

عناصره الأكثر جهورية، بدليل أنه لم يحدث في تونس توزيع جديد للثروة لمصلحة الأغلبية. فالسنوات التي عاشتها تونس منذ إزاحة بن علي غيرت بعض الوجوه، لكنها لم تعالج الأسباب الحقيقية للمشكلة، مما كان ينبئ بأن تقلبات جديدة ستشهد الساحة التونسية، وهذا ما يجري الآن.

صراع على السلطة أم ماذا؟

لا يعني الحديث السابق أن إجراءات الرئيس الحالي قيس سعيّد تعدّ بالضرورة استكمالاً للثورة الشعبية، لكن المستهدفين من هذه الإجراءات يمثلون بلا شك امتداداً للنظام السابق، ويرفعون البرنامج الاقتصادي- الاجتماعي ذاته الذي تبناه النظام في أيام

الدول العربية، لكن ما جرى إبعاده عن الصورة وبشكل مقصود، هو أن التغيير الفعلي الذي جرى بازاحة الرئيس السابق زين العابدين بن علي، لم يكن إلا إجراء شكلياً، لا يمكن اعتباره تغييراً جذرياً للنظام الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، لا شك أن ما حققته الحركة الشعبية وقتها كان خطوة لا بد منها، ولكنها لن تكون حلاً للمشاكل العميقة في المجتمع، والتي جاءت الحركة الشعبية كتعبير عن تراكمها. ومن هنا يمكننا الرد على أولئك الذين يرون في إجراءات سعيّد «تقويضاً للديمقراطية». فالديمقراطية التي يحرصون عليها هي تلك الإجراءات التجميلية التي جرت على النظام التونسي في زمن بن علي، والذي بقي حتى يومنا هذا دون تغيير

**بغض النظر عن
الدوافع الحقيقية
التي حركت هذه
الجيش وغيره من
أجهزة الدولة إلا
أنها تعدّ فرصة
حقيقية للقوى
الشعبية في تونس**

رفض الصين التحوّل إلى اقتصاد



مع «علي بابا» و«أنت-فايننشال» لتسريع التعاون في بناء تمويل رقمي. انخرطت «مجموعة أنت» بعمق في الترويج لاقتصاد المضاربة على الديون. في 2010 أصدرت «علي-بي» أكثر من 26 مليار يوان كقروض للتجار على منصتها، لتكسب أكثر مليون يوان مداخل فوائد في يوم واحد. في 2011 تم منح «علي-بي» رخصة تمويل صغير من قبل حكومة تشونغكينغ المتمتعة بحكم ذاتي، وبحلول 2013 كان لدى فرع «أنت-تشونغكينغ» رأس-مال مسجل يبلغ 3 مليارات يوان، واستخدم مزية الإقراض بمقدار الضعف ليمنح قروضاً بمقدار 6 مليارات يوان، ما خلق «حجماً للتمويل الصغير الإلكتروني online microfinance scale = لقياس حجم النمو في سوق الأوراق المالية دون قياس النمو الحقيقي» بقيمة 9 مليارات يوان، في حين أن حجم رأس المال البالغ 35 مليار يوان الذي تحصلت عليه «مجموعة أنت» كان سببه الإصدار عالي السرعة للسندات المدعومة بالأصول خلال تلك الفترة. لم تملك «علي بابا» إلا أقل من 2% من الأموال التي تم إقراضها على منصة «أنت»، حيث تلقت أكثر من 98% من مؤسسات مالية.

جيل من المدينين!

المساهم الأكبر في إيرادات «أنت» هي خدمات الائتمان من «علي-بي»، والتي أصبحت اليوم «أنت-كريديت-بي» و«أنت-كاش-ناو»، والتي تمثل 39,4% من إيرادات الشركة، و47,8% من كلي الأرباح. من بين 2,15 ترليون في الائتمان، تتقاضى معدلات فائدة سنوية وسطية 15% أي تقريباً على الخط الأحمر الذي يحدده القانون بـ 15,4% كأعلى معدل فائدة سنوي للإقراض الخاص. تتقاضى «أنت-كاش-ناو» اليوم معدلات فائدة يومية عند 0,05% أي أن معدلات فوائدها الفعلية السنوية هي 18%. بهذا المعنى فشركة «أنت» ليست أكثر من مراب يتخفى بمعطف عالي التقنية.

إنشائها في 2004 من قبل مجموعة «علي بابا» بلغ عدد مستخدمي المنصة 870 مليون في 2018. إنها أكبر منظمة في العالم لخدمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول، وثاني أكبر منظمة لخدمة الدفع في العالم. وفقاً للإحصاءات، كان لدى «علي-بي» ما يقرب من 60% من سوق مدفوعات الطرف الثالث في الصين باستثناء هونغ كونغ. منذ 2013 بدأت علي بابا المالية بتقديم خدمات مالية صغيرة تشمل قطاعات الأعمال.

كانت «أنت-فايننشال» تصبح أكبر فأكبر بسبب الدعم من الحكومات المحلية وعدد من القطاعات المرتبطة بالمؤسسات المملوكة للدولة. كان اتجاه الأمولة متشابكاً جزئياً مع عملية الخصخصة. في 2013، تشاركت علي بابا مع شركة تيانهونغ لتطوير «يو-إيباو»، وهي أداة إدارة للقود. بنهاية 2015، تخطى عدد مستخدمي الأداة 260 مليون، بما يقدر بـ 620,7 مليار يوان، ما خلق عائدات بقرابة 50 مليار يوان. في 2015، تمت إعادة هيكلة صندوق تيانهونغ، وهو أكبر صندوق نقدي في الصين، ليتحول من مؤسسة تتحكم فيها الدولة إلى مؤسسة خاصة، مع حيازة علي بابا على 51% من أسهمه.

في 2015 تقدّمت كل من «أنت» و«شركة الصين الوطنية للاستثمارات والضمان» بطلب لإنشاء مركز لتبادل الأصول المالية على الإنترنت في إقليم زيجيانغ، وحصلت على موافقة حكومة الإقليم. في 2015 أتمت «أنت» جولتها التمويلية من المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك من بنك التنمية الصينية وشركة ضمان الحياة الصينية. في 2016، أتمت جولتها الثانية من الحصول على التمويل فيما يعد أكبر تمويل فردي خاص لصناعة الإنترنت العالمية في التاريخ، مع مستثمرين جدد مثل مؤسسة الاستثمار الصينية، وبنك التعمير الصيني، والمزيد من التمويل من شركات الجولة الأولى المملوكة للدولة. في 2019، وقّع بنك الصناعة والتجارة الصيني شراكة عميقة وشاملة

ربما النقطة الأكثر حساسية وإثارة للاهتمام عند الحديث عن الصين واختلافها عن الغرب هو مدى هيمنة رأس-العمال المالي، أو التوطنة لهيمنتها على الاقتصاد الصيني. بل ربما هو الأمر الأكثر أهمية في تقرير مدى انطباق الديناميكيات الرأسمالية على الاقتصاد الصيني. يسمح لنا فهم هذا الأمر بالتنبؤ بما يمكن أن يحدث للتنبؤ الصيني من حيث الاستمرارية في الصعود وازدياد تأثيره العالمي، سواء على منطقتنا أو على النظام الاقتصادي العالمي ككل، وأشكال التأثير السياسي والاجتماعي التي تنتج عنه. تقدّم قاسيون لهذا الغرض ترجمة لمقال بحثي مبسط شديد الأهمية على ثلاثة أجزاء، يناقش الجزء الثاني أعمال الشركة العملاقة الخاصة «علي بابا» وشركاتها الفرعية التي ساهمت في الدفع نحو الأمولة، والخطر الذي استشرته الحكومة المركزية والحزب من هذه الأعمال وكيف تصرفا بناء عليه.

■ تسوي وزبون وشياوهوي ترجمة: قاسيون

أصبحت الأرض الدخل الرئيسي للحكومات المحلية، حيث تمثل أكثر من 80% من مصادر التمويل في الكثير من الأماكن. في 2008، مدفوعة باستثمار 4 ترليونات يوان كإنقاذ من الأزمة العالمية، زاد رصيد ديون الحكومات المحلية على الصعيد الوطني بشكل كبير من 5,5 ترليون يوان في 2008، إلى 24 ترليون في نهاية 2014. استخدمت الحكومات المحلية أراضي البناء الاحتياطية والأصول المرفقة بها كضمانات للقروض. ومن أجل الحفاظ على سلسلة الديون دون كسر، يمكن للقروض أن تمتد فقط عبر أخذ قروض جديدة لسداد القروض القديمة. عنى هذا أن طبيعة سياسة الأرض المتبعة من قبل الحكومات المحلية قد تغيرت من «أرض تدعم القروض» إلى «أرض تدعم الديون».

تحاول الحكومة المركزية أن تحدّ من توسّع فقاعة العقارات. لسوء الحظ لم تنجح في ذلك بعد، وأحد الأسباب لذلك هو إضعاف الاقتصاد الحقيقي، واعتماد الحكومات المحلية بشكل متزايد على إيرادات الأرض لتغطية الديون. لدى الصين اليوم فقاعات داخلية متاخلة-فقاعة العقارات، وفقاعة الديون، وفقاعة الاستثمار. رغم تحويل التمويل إلى قوة معزولة في الاقتصاد والمجتمع، تكافح الحكومة من أجل كسر لعنة الدين/التمويل باستخدام السلطة السياسية والتأديبية.



من محاذير

ازدهار اقتصاد

الديون احتمال

زيادة الاضطرابات

الاجتماعية

ولهذا فالحكومة

المركزية عازمة

على كسر لعنة

الديون والتمويل

من خلال سياسات

السيطرة على راس

المال ومكافحة

الامولة

علي بابا: أكبر من أن تترك

في تشرين الثاني 2020، توقّف الاكتتاب العام الأولي على مجموعة «أنت-فايننشال» في شنغهاي وهونغ كونغ في الدقيقة الأخيرة بشكل فجائي. كان من المتوقع أن يكون أكبر طرح عام أولي في العالم، بعد أن سجل المستثمرون مقابل ما قيمته 37 مليار دولار. تملك مجموعة علي بابا القابضة المحدودة، وهي شركة التكنولوجيا متعددة الجنسيات المتخصصة في التجارة الإلكترونية، الحصة الثالثة في مجموعة «Ant». تستهدف «Ant» المجموعات الضعيفة. يعمل رأس-مال تكنولوجيا التمويل مع البنوك الرسمية لمركزه الحيازات المالية. تستخدم البيانات الكبيرة لاكتشاف واستغلال مواطن ضعف الزبائن. لكن كيف أصبحت عملاقة؟

«علي-بي» هي منصة دفع على الإنترنت والهاتف المحمول تابعة لطرف ثالث، تمّ

مالي: «2: ترويض علي بابا»



الدولة الصينية، مقالة مثيرة للجدل للحث على «حظر يو- إيباو»، أداة إدارة النقود المملوكة لشركة «علي بابا». انتقد وينكسين ممارسات يو- إيباو «المالية الشريرة» التي تتعارض مع مبدأ الحكومة المركزية بأن هدف التمويل هو خدمة الاقتصاد الحقيقي:

«يو- إيباو مصاصو دماء، يعتمدون على البنوك، وهم طفيليو تمويل نموذجيون. إنهم لا يخلقون قيمة، بل ربحاً من القيمة عبر تحميل الكلفة الاقتصادية للمجتمع بأسره... ولنكون أكثر تحديداً، دعنا نفترض بأن متوسط العائد البالغ 6% على حجم يو- إيباو البالغ 400 مليار يوان، والربح 24 مليار يوان، فستنتج يو- إيباو وصندوق الأموال حوالي 8 مليارات يوان «2% من الـ 400 مليار يوان» وبقية عملاء يو- إيباو الآخرين 16 مليار يوان. إنّه يتدخل بشدة في سوق معدلات الفائدة، ويتدخل بشكل خطير في السيولة المصرفية، ويرفع بشكل مثير للقلق تكاليف تمويل المؤسسات الصناعية، وبالتالي يكثف الحلقة المفرغة بين قطاع التمويل والقطاع الصناعي، ويهدد بشكل خطير أمان الاقتصاد والتمويل الصينيين.

اقتُرحت الحكومة منذ ذلك الحين عدداً من السياسات المخصصة للمراقبة والمتابعة. يعني هذا بأن الحكومة قادرة على اتخاذ إجراءات فعالة في مواجهة العمالة الماليين، وتنفيذ هذه الإجراءات وتحقيق الهدف منها.

على الرغم من الاختلاف في السياق التاريخي، فقد يكون من الجدير بنا استطلاع حالات مشابهة تعاملت معها الصين قبل اندماجها في الاقتصاد العالمي، وهو ما سترده في الجزء التالي من سلسلتنا عن رفض الصين التحول إلى اقتصاد مالي.

والإعلام. مثال: في السابق قام جاك ما بقيادة مجموعة من عمالقة التكنولوجيا والصناعة لإنشاء جامعة هوبان- وهي أكاديمية أعمال للنخب- في مسقط رأسه بمدينة هانغتشو في 2015. في 16 كانون الأول 2020 تم تعليق فرع جامعة هوبان في إقليم يونان. في 9 نيسان 2021 تم منع فرع الجامعة في هانغتشو من قبول طلاب جدد. في ذات الوقت تم إصدار أوامر إلى «علي بابا» بسحب بعض ممتلكاتها من المجموعات الإعلامية الخاصة الصينية الرائدة.

في 10 نيسان 2021، فرضت «إدارة الدولة لتنظيم السوق» غرامة قياسية قدرها 18,2 مليار يوان «2,8 مليار دولار» على شركة «علي بابا»، ما يمثل 4% من مجمل أرباحها المحلية في 2019 والبالغة 455,71 مليار يوان. وفقاً لإدارة الدولة لتنظيم السوق «قامت شركة «علي بابا» باستخدام مركزها المهيمن في السوق لإجبار التجار على الانحياز لمنصات إلكترونية محددة في السوق، الممارسة المعروفة باسم «اختار واحداً من اثنين»، وانتهاك حقوق كل من التجار والمستهلكين. سلط بيان «إدارة الدولة لتنظيم السوق» الضوء بشكل خاص على أن «مجموعة علي بابا القابضة المحدودة قد تم تأسيسها في 1999 وتسجيلها باسم شركة ترايدنت تروست المحدودة في جورج تاون في جزر كايمان في مناطق بريطانية في أعالي البحار». وكما هو معروف للجميع، فجزر كايمان هي أحد أكبر الملاذات الضريبية للشركات العالمية والأفراد الأثرياء.

لنوضح المغزى من هذه التحركات ببساطة: «علي بابا» أكبر من أن تتم المخاطرة بتركها دون قيود، ولهذا يجب تنظيمها على أساس منطوق حماية مصالح الناس، وليس على أساس السوق.

في وقت مبكر من عام 2014، كتب نيو وينكسين، رئيس التحرير التنفيذي وكبير المعلقين الإخباريين في قناة سي.سي.تي. في المملوكة

الصينية ليس فيه مخاطر، المخاطر في الحقيقة موجودة في عدم وجود نظام... لا تزال البنوك اليوم تعمل بعقلية مكتب رهونات بالحاجة إلى ضمانات وكفالات مثلما يفعل مكتب رهونات... عقلية مكتب رهونات المالية الصينية أمر شديد الجدية».

بعد ذلك تم نشر لائحة طويلة من حاملي أسهم «أنت»، بما في ذلك المنظمات والأشخاص المحليين والأجانب. تم تسميته اللائحة «بالمادبة الفخمة لرأس المال المحلي والعالمي». ضمت اللائحة المحلية مؤسسات مملوكة للدولة الصينية مثل صندوق مجلس الضمان الاجتماعي الوطني، وبنك التنمية الصيني، ومجموعة البريد الصينية، وشركة التأمين على الحياة. أما حاملو الأسهم الأجانب فضمّت أفراداً ومنظمات تحمل ما مجموعه 52,07% من الأسهم، ومن بينهم شريك جاك ما: يو فينغ، والملياردير من هونغ كونغ: لي كا شينغ، ورابطة فاميليل موليز الفرنسية، ومنظمات حكومية أجنبية مثل صندوق سنغافورة الاستثمار، وصندوق الاستثمار السعودي، وجهاز أبو ظبي للاستثمار، وخزائن برهاد الوطنية الماليزية من بين آخرين. حملت مجموعة «وول ستريت أند سيتي» المالية الأمريكية-البريطانية التي تتخذ من لندن مقراً لها 27,16% من الأسهم، وكريديت سويس 0,44% من الأسهم.

استشعار الخطر والتدخل

بدأت أجهزة الحزب والدولة الصينية باستشعار الخطر المتزايد لتضخم «علي بابا» بشكل جدي. في كانون الأول 2020، أعلن اجتماع المكتب السياسي المركزي في الحزب الشيوعي بأنه «سيعزز تدابير مكافحة الاحتكار ويمنع التوسع غير المنضبط لرأس المال». ثم أطلق تحقيقاً استمرّ شهوراً بشأن مكافحة الاحتكار في «علي بابا». بالإضافة إلى ذلك تم إضعاف نفوذ «علي بابا» في مجالات التعليم

تمّ الإيقاع بالكثير من الشباب في فخ الديون التكنولوجية هذه. في 13 تشرين الثاني 2019، أي بعد يومين من طفرة تسوق يوم العازبين، أعلن تقرير حول «ديون الشباب في الصين» بأن إجمالي معدل تغلل المنتجات الائتمانية بين البالغين الصينيين من الشباب قد وصل إلى 86,6%، بينما يبلغ منهم من يستطيع سداد ديونه في ذات الشهر مجرد 41,1%، ما يعني أن أكثر من نصف هؤلاء مدينون. كان متوسط مستوى ديون جيل الألفية الصينيين 120 ألف يوان، أي ما يساوي 1850% من المداخيل الشهرية.

علاوة على ذلك، وفقاً لبنك الشعب الصيني، بحلول 30 حزيران 2020 ارتفع المبلغ الإجمالي لبطاقات الائتمان متأخرة الدفع المستحقة لسنة أشهر في جميع أنحاء الصين إلى 85,4 مليار يوان، أي أكثر بعشرة أضعاف عما كانت عليه الحال قبل عشرة أعوام، مع تشكيل الجيل الذي ولد بعد 1990 قرابة نصف هؤلاء المقترضين المتأخرين عن السداد. من محاذير ازدهار اقتصاد الديون هذه احتمال زيادة الاضطرابات الاجتماعية، ولهذا فالحكومة المركزية عازمة على كسر لعنة الديون والتمويل من خلال سياسات السيطرة على رأس المال ومكافحة الأمولة، خاصة وأن هناك بعض أوجه التشابه بما حصل في الخمسينات.

في 2 تشرين الثاني 2020، قبل يوم واحد من الطرح الأولي العام للاكتتاب على «مجموعة أنت»، أعلن بنك الشعب الصيني ولجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية ولجنة تنظيم الأوراق المالية وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، بأنهم أجروا لقاءات تنظيمية مع الميسيرين الحقيقيين على «مجموعة أنت»: جاك ما، ورئيس مجلس الإدارة إيريك جينغ، والمدير التنفيذي سيمون هو. اعتقد البعض بأن السبب هو انتقاد جاك ما العلني للنظام النقدي الصيني، حيث أعلن في «قمة بوند» في شنغهاي 2020: «ليس في الصين مشكلة مخاطر نظام مالي، التمويل

كومونة سانت لويس

في تموز 1877، نظم العمال في سانت لويس إضراباً عاماً جعلهم يتولون إدارة المدينة لفترة قصيرة. وقارنته النخب الأمريكية الحاكمة والخائفة بكومونة باريس.

قاسيون

الإضراب العظيم للسكك الحديدية

تقول بعض كتب التاريخ ووسائل الإعلام الأمريكية إن مدينة سانت لويس في ولاية ميسوري أصبحت موقعاً لـ «أول سوفيت أمريكي» الذي عاش ليوم واحد فقط.

في ذلك اليوم، توحد العمال البيض والسود في إضراب عام على مستوى المدينة، وبلغ ذروته في انتقال السلطة الذي قارنته نخب سانت لويس بكومونة باريس. وقع الحدث الاستثنائي وسط إضراب على مستوى البلاد أطلق عليه المؤرخون اسم: إضراب السكك الحديدية العظيم عام 1877.

على عكس الكثير من مناطق الجنوب، نجحت سانت لويس في الولاية الحدودية من الإبادة التي اجتاحت الكونفدرالية السابقة.

حيث عمل العبيد المحررون في المسابك القائمة على نهر الميسيسبي في شرق وغرب سانت لويس، كما عملوا في مصانع الصهر والمصافي، وساحات الثروة الحيوانية الضخمة والشحن النهري. وتقاضى العبيد المحررون أجراً ضئيلاً في تحميل وتفريغ السفن البخارية على رصيف النهر، في حين تولّى العمال البيض الوظائف ذات الأجور الأفضل في السكك الحديدية، حيث أصبح المسار المتقاطع للقطارات والسفن النهرية أحد نقاط الضغط المركزية لشبكة السكك الحديدية المختنقة برأس المال.

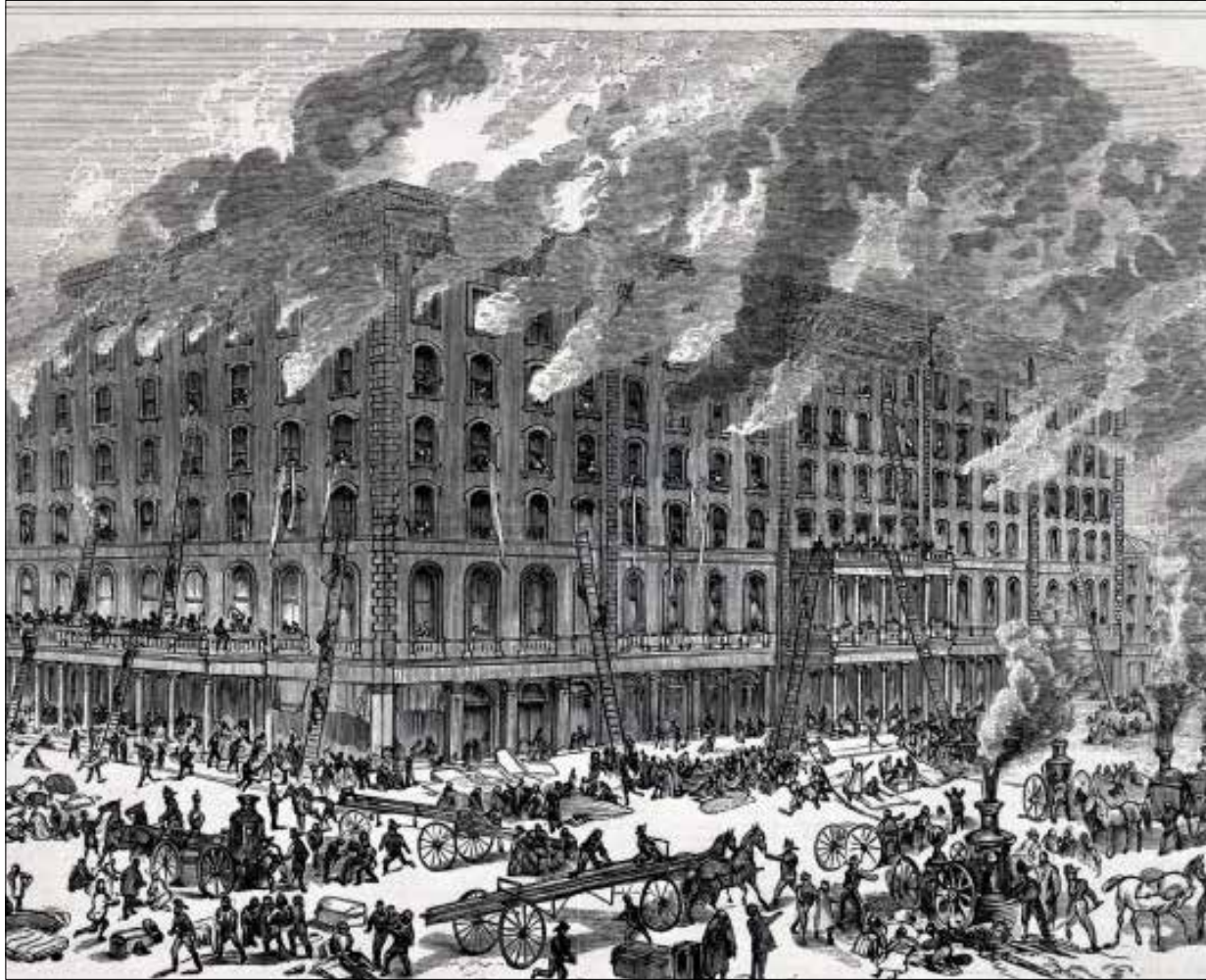
وفي يوليو 1877، أجبر الإضراب الكبير على تغيير قصير في النظام. وانزاحت مفاليد السلطة من الرأسماليين إلى أيدي العمال.

الانتفاضة الأولى ضد رأس المال

منذ يوم الاثنين، وبحلول يوم الأربعاء، دخل السياسيون في سانت لويس، والعائلات الثرية التي مولتهم، في كابوس.

استولت «لجنة السلامة العامة» التابعة لرئيس البلدية، التي تم تنظيمها سرّاً، على مبنى كبير يسمى المحاكم الأربعة كمقر لها، حيث طلب حاكم ولاية ميسوري من وزير الحرب الأمريكي عشرة آلاف بندقية، وألقي مسدس وبطارية مدفعية مع الذخيرة. وكتب المؤرخ فيليب فونر في كتابه انتفاضة العمال الكبرى عام 1877: تم رفض هذا الطلب عندما علم أنه لم يكن هناك ما يكفي من الأسلحة المتاحة في واشنطن نفسها لمواجهة العمال.

كتبت بعض الصحف: من الخطأ تسمية ذلك إضراباً، وكتب ماركس وإنجلز لاحقاً: إنها الانتفاضة الأولى ضد الأوليغارشيا الرأسمالية التي نشأت



الرأسماليين الأغنياء، الذين يرتدون حريراً ويركبون عرباتهم، وأطفالكم طاهرون ومستقيمون. استولت جموع العمال على السفن التجارية مطالبين بزيادة الأجور، ورفعت شعارات من أجل حقوق العمال وضد احتكار الثروة. ونصبت الأعلام الحمراء.

وقام عمال المسابك وشركات التعبئة ومطاحن الدقيق والمخابز والمصانع الكيماوية بتحويل إضراب السكك الحديدية إلى إضراب عام. وتوقفت أعمال السكك الحديدية والسدود النهرية ومصانع السكر ومصافي النفط وكان حضور النساء كثيفاً. ونظمت كومونة سانت لويس أعمال الحراسة والحماية في جميع المنشآت. وكانت المدينة كلها تعترف بسلطة اللجنة التنفيذية التي تنظم الحركة.

ترددت اللجنة التنفيذية وتراجعت غير متأكدة مما يجب القيام به بعد ذلك. في الوقت نفسه، كشفت أنها تخشى الحركة الجماهيرية ذاتها التي ساعدت في إنشائها. وأصدرت اللجنة التنفيذية بياناً حثت فيه 22 ألف عامل على العودة إلى بيوتهم.

ازداد التوتر في الشوارع، وأرادوا الحصول على أسلحة للدفاع عن أنفسهم ضد الشرطة. عازمين على المضي حتى النهاية، بينما هاجمتهم الشرطة واعتقلت بعضهم وهربت اللجنة التنفيذية. وانتهى إضراب السكك الحديدية العظيم الذي فجر إضراب العمال العام وانتهى كما يقول المؤرخون الأمريكيون «أول سوفيت أمريكي».

■ نقلاً عن مجلة جاكوبين الأمريكية، ترجمة وتحرير قاسيون

في المدينة.

وفي بيتسبرغ بولاية بنسلفانيا، أحرق العمال مقرات الشركة بالديناميت، وفي شيكاغو قطع العمال خطوط الترولي، وحدثت معارك بين العمال والحرس الوطني بالحراش في كل مكان. ودعا لصوص ومالكو سكك الحديد إلى إطعام العمال رصاصة لعدة أيام متواصلة.

أمام هذا العنف، قرر عمال سانت لويس أن يعملوا بشكل مختلف، وجرى تسليم كل شيء للجمهور العمالي الذي نظم حماية المدينة وقالوا: لن يدمر العمال ممتلكاتهم.

في تلك الليلة، أثناء اجتماع حاشد في قلب أحياء الطبقة العاملة في سانت لويس «سوق لوكاس». تحدث منظم عمال الأخذية يدعى جوزيف: يجب على العمال إما القتال أو الموت. إن دماء عمال المناجم التعمساء في بنسلفانيا، وعمال بيتسبرغ وبالتيمور، تصرخ بصوت عالٍ من أجل الحرية، ويجب أن نحصل عليها. وضع عامل أسود إلى المنصة وسأل الحشد الذي كان معظمه من العمال الألمان والبوهيميين: هل ستقفون معنا بغض النظر عن اللون؟ صاح الحشد: سنفعل!

وصل 300 جندي إلى سانت لويس، وأضرب العمال في منتصف الصباح، وهم يسيرون من متجر إلى آخر. أضرب بائعو الصحف وانضم المصممون والمهندسون إلى الإضرابات مع عمال السد. وتشكل موكب من العمال، في الشوارع سائرين نحو مكان الاجتماع في سوق لوكاس حيث استمرت الخطب:

أنتم ملتزمون بالقانون. تماماً مثل حاملي السندات الفاسدين الذين يجنون إيراداتهم بقطع القسائم. إن زوجاتكم فاضلات مثل زوجات

استولت جموع العمال على السفن التجارية الأجور ورفعت شعارات من أجل حقوق العمال وضد احتكار الثروة ونصبت الأعلام الحمراء

نار الكلمات المناسبة

فقد الكسندر بيك مواده عند كتابة «قصة الرعب والجرأة» عدة مرات، ونسي حقيبة الملفات والتسجيلات في القطار، فأعاد كتابة القصة مرة أخرى اعتماداً على ذاكرته.

قاسيون

وهذا يذكرنا بواحدة من أقوال نيلسون مانديلا: ليست العظمة في عدم السقوط بتاتاً، بل في النهوض بعد كل سقوط. قال ذلك بعد مضي 22 عاماً على سجنه في جزيرة رود آيلاند. «أمضى 27 عاماً في السجن».

يقول الكسندر بيك في قصة الرعب والجرأة التي تتحدث عن واحدة من مآثر الشعب السوفييتي في الحرب العالمية الثانية: إن الانتصارات السهلة لا تغري قلب الرفيق الروسي. كما قال: إن النصر يصنع قبل القتال، يجب تعلم هذا جيداً، يجب القتال بالعقل. ويضيف بيك: عند التعرض لأية قضية يجب وضع الاحتمالات المتناقضة على الطاولة وبحثها جماعياً. وفي أيام الأحداث الكبرى تكون الخطوة الأولى أن يفكر الشخص ما العمل؟

يجب تحليم نمط الحياة القديمة، لأنه يتناقض مع تطور القوى المنتجة. ثمة طريق واحدة يسلكها الإنسان في الحياة، ورسمت الأقدار لنا طريقاً



شيدتها أيادي غيرهم وبأكلون الخبز الذي زرعه وحصدته أيادي غيرهم

والآن حان وقت ذهابهم. جاء في رواية الحرس الفتى: إن أعداءنا يتسمون بنقطة ضعف لا توجد عند أي أمرئ آخر، إنهم أغبياء لا يتصرفون إلا وفقاً للتعليمات وحسب جدول واطر محدودين يعيشون بين أبناء شعبنا في ظلمة تامة لا يدركون شيئاً.

التي قلبت مسيرة التاريخ. فلم يتهرب شولوخوف أبداً من تناقضات الحياة وكانت الجرأة خصلة من خصال نثره وسيرة الكاتب الشخصية تعتبر المجرى الأساسي لتصوراته عن العالم كما كتب فيدين في كلمة عن شولوخوف. يضيف شولوخوف في قصص الدون: نحن يا بني نعمل من أجل الأغنياء منذ نعومة أظفارنا أنهم يعيشون في بيوت

واحدة وعليها المضي فيها حتى الممات كالسراط المستقيم وما دمنا ولدنا كعمال لصنع اللباد فمن واجبنا دعم سلطتنا العمالية. هذا ما كتبه شولوخوف في قصة طريق الحياة 1925 من قصص الدون. وقال عنه يوري لوكين: جاء شولوخوف الشاب إلى الأدب كاترا به الأقدمين ليس من هدوء المكاتب، بل شارك بنفسه في تغيير الحياة وكان في خضم الأحداث

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في أوائل آب 1925، خاض رجال الثورة السورية الكبرى معركة كبيرة ضد المستعمر في قرية المزرعة قرب السويداء. وانتصر الثوار على المستعمرين في هذه المعركة التي استمر تراثها في الوجدان السوري. حيث أقيمت النشاطات في ذكرها «مهرجانات، مسيرات... إلخ». وصدرت الكتب والمقالات الصحفية المختلفة بهذه المناسبة. في الصورة: العدد الثاني من نشرة «صوت المزرعة» عام 1969. والعدد 203 من نشرة «المزرعة» عام 1996.



قائمة اليونسكو للتراث العالمي

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، أنه تم إدراج 4 مواقع في الصين والهند وإيران وإسبانيا في قائمة التراث العالمي. وتشمل هذه المواقع: تشيوانتشو مركز التجاري في عهد سونغ- يوان في الصين، ومعبد رامابا في الهند، وسكك الحديد العابرة لإيران، وجادة باسيو دل برادو وحدائق بوين ريترو للفنون والعلوم في إسبانيا، وفقاً لبيان إعلامي من اليونسكو. فازت مدينة تشيوانتشو الساحلية بشرق الصين، والتي وصفها المستكشف الإيطالي ماركو بولو ذات مرة بأنها «المدينة العظيمة والنبيلة للغاية»، بمكانة مرموقة، ورفعت إجمالي عدد مواقع التراث العالمي لليونسكو في الصين إلى 56 موقعاً.



مهرجان سلطان باشا الأطرش

نظمت مديرية الثقافة في السويداء فعاليات مهرجان سلطان باشا الأطرش السادس للإبداع الثقافي تقديراً لبطولات المجاهد الكبير ورفاقه على امتداد الوطن الذين صنعوا بتضحياتهم وبطولاتهم مجد الجلاء. وانطلقت الفعاليات صباحاً بمسيرة للأطفال من مركز التعلم المتكامل من بستان الباشا في بلدة القريا باتجاه صرح شهداء الثورة السورية الكبرى فيها، ووضع إكليل من الزهر على ضريح القائد العام للثورة السورية الكبرى، وزيارة لمضافته تبعتها زراعة أشجار بأسماء المجاهدين سلطان الأطرش وصالح العلي وإبراهيم هنانو ومحمد الأشمر وحسن الحراط في حديقة الصرح وتزيين المكان ببتاج ورشة التدوير التابعة لفريق مهارات الحياة في مديرية الثقافة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/08/01» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

قصة نشيد الأممية



كتب لينين عن مؤلف كلمات «نشيد الأممية» العامل الشاعر الفرنسي الموهوب أوجين بوتيه الكلمات التالية:

■ لؤي محمد

«لقد كتب نشيد الأممية الشهير في 1871، في اليوم التالي لهزيمة أيار «مايو» الدموية. لقد سحقت كومونة باريس. ولكن نشيد الأممية الذي كتبه بوتيه نقل أفكارها إلى العالم بأسره. وهي تعيش اليوم أكثر من أي وقت مضى. لقد تلقى عمال جميع البلدان الأغنية من مناضلهم الطليعي، الشاعر البروليتاري، وجعلوها نشيد البروليتاريا العالمي».

كيف انتشر النشيد

إن تاريخ إبداع الثوريين البروليتاريين يرتبط ارتباطاً لا ينفصم عن الحركة العمالية العالمية. في المراحل الأولى كان العقاب الصارم جزءاً كل من ينشد هذه الأغنية ويروجها. وقد ذاع صيتها بعد بدء الاحتفال بأول أيار كيوم للتضامن العالمي للشغيلة. وفي عام 1890 ترجم نشيد الأممية إلى اللغة الإسبانية، وفي العام 1899 إلى النرويجية، وفي العام 1901 إلى الإيطالية والإنكليزية. وفي العام 1902 إلى الروسية

والألمانية والسويدية. وفي سنوات 1905-1907 عندما اجتاحت أوروبا موجة من التحركات الجماهيرية تحت تأثير الأحداث الثورية في روسيا، ترجم نشيد الأممية إلى اللغات المجرية والدانماركية والبولندية والفنلندية والليتوانية واللاتفية وغيرها من اللغات.

وبعد عام 1917، ترجم النشيد البروليتاري إلى اللغات اليونانية والأيسلندية والصربية والمنغولية والفيتنامية واليابانية. وفي بعض البلدان، ترجم نشيد الأممية على يد شخصيات بارزة في الحركة الثورية مثل هنري رولاند هولست وكوسينين وهو شي منه. وكان نشيد الأممية نشيداً رسمياً في الاتحاد السوفييتي لعشرات السنين. كما ترجم النشيد إلى العديد من لغات الشرق في القرن العشرين مثل العربية والتركية والصينية والكردية والأرمنية والفارسية وغيرها من اللغات.

الملحن والمؤلف

ملحن النشيد هو بيير ديرغيتير «1848-1932»، عامل ابن عامل، ولد في بلجيكا، ولكنه قضى حياته الواعية كلها في فرنسا. مهنته مصمم أثاث، وكان يكتب موسيقى الأناشيد كملحن هاو. كان قائد جوقة غناء «القيثارة العمالية» في مدينة ليل. وضع لحن نشيد الأممية عام 1888، وقد أنشدته جوقة عمال ليل للمرة الأولى في 23 حزيران 1888 في عيد باعة الصحف. وفي العام 1920 انتسب ديرغيتير إلى الحزب الشيوعي الفرنسي. أما كاتب النشيد فهو أوجين بوتيه «1816-1887»، ولد في فرنسا في

رحل بوتيه ولكن كلماته تخاطب الملايين من عمال العالم بمختلف اللغات ليهب العمال ضحايا الاضطهاد وضحايا جوع الاضطراب ضد الاستثمار والاضطهاد الرأسمالي

أسرة عمالية، وخاض معارك الحياة منذ نعومة أظفاره. كتب أشعاره الأولى أيام ثورة تموز 1830، وكان عضواً في الأممية الأولى. قاتل في متاريس كومونة باريس، وكتب نص الأغنية التي أصبحت نشيد الأممية عام 1871.

حياة أوجين بوتيه

كتب لينين بمناسبة الذكرى الـ 25 لرحيل الشاعر عام 1921: لقد شكل العمال في كل مكان نشيد مقاتلهم القيادي - الشاعر البروليتاري - وجعلوا منه نشيد البروليتاريا العالمي. وهكذا كرم العمال في كل مكان ذكرى أوجين بوتيه. لا تزال زوجته وابنته على قيد الحياة وهما تعيشان في فقر كما عاش مؤلف الانترناسيونال كامل حياته.

ولد بوتيه في باريس عام 1816، كتب أولى القصائد الثورية عندما كان في 14 من عمره. وخلال ثورة 1848 كان بوتيه مقاتلاً خلف المتاريس في معركة العمال الكبرى ضد البرجوازية. وعاش الشاعر حياته في الفقر، عمل حملاً ثم كخطاط لموديلات الأقمشة. وكانت أغانيه توظف المتردين منذ عام 1840 يدعوا فيها العمال إلى الاتحاد والكفاح.

وفي زمن كومونة باريس عام 1871، انتخب بوتيه عضواً في الكومونة وحصل على 3352 صوتاً من أصل 3600. وشارك في مختلف نشاطات الكومونة الباريسية. وبعد هزيمة الكومونة رحل إلى بريطانيا ثم إلى أمريكا. وقد كتب نشيد الأممية الشهير، في حزيران-تموز 1871. بعد القضاء على الكومونة مباشرة. وفي العام 1876، كتب أوجين بوتيه

قصيدة في منفاه، من عمال أمريكا إلى عمال فرنسا. وفيها وصف بؤس الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية، فقرهم، كدحهم القاصم للظهر، استغلالهم، وثقتهم الثابتة في النصر القادم لقضيتهم. ثم عاد إلى فرنسا بعد 9 سنوات، وانضم هناك إلى حزب العمال ونشر المجلد لقصائد عام 1884، المجلد الثاني بعنوان «الأناشيد الثورية» عام 1887. بينما نشرت قصائده الأخرى بعد وفاته.

كيف ودع العمال شاعرهم

بتاريخ 8 تشرين الثاني عام 1887، حمل عمال باريس جثمان الشاعر أوجين بوتيه على الأكتاف إلى مقبرة بيرلاشيز حيث دفن أبطال كومونة باريس. وهاجمت الشرطة جموع المشيعين بكل وحشية محاولة انتزاع الأعلام الحمراء من يد العمال.

خرج عدد كبير في إلى وداع شاعرهم يهتفون «عاش بوتيه» لقد توفي بوتيه وهو فقير الحال لكنه ترك ذكرى هي حقاً واحدة من أكثر الأعمال الخالدة التي تركها الإنسان.

كتب لينين: لقد كان واحداً من أكبر الدعائيين عبر الأناشيد. وعندما كان يؤلف نشيده الأول كان عدد العمال الاشتراكيين يقدر بالعشرات على الأكثر. لكن نشيد بوتيه التاريخي الآن معروف عند عشرات الملايين من البروليتاريين.

رحل بوتيه، ولكن كلماته تخاطب الملايين من عمال العالم بمختلف اللغات ليهب العمال ضحايا الاضطهاد وضحايا جوع الاضطراب ضد الاستثمار والاضطهاد الرأسمالي، مبشرين بالعلم الجديد والإنسان الجديد.